الصحافة البرلمانية في دولة الكويت دراسة تطبيقية على جريدة الدستور
في المدة من يوليو ١٩٩٧ حتى يونيو ٢٠٠٠

الدكتور: محمد معوض إبراهيم
الدكتور: أنـــس محمد الرشيـــد

البحوث

الصحافة البرلمانية في دولة الكويت دراسة تطبيقية على جريدة الدستور في المدة من يوليو ١٩٩٧ حتى يونيو ٢٠٠٠

إعداد: د. محمد معوض إبراهيم*
د. أنس محمد الرشيد**

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على واقع الصحافة البرلمانية في دولة الكويت مع التركيز على صحيفة الدستور Al Dostoor، وهي صحيفة برلمانية أسبوعية تصدر عن الأمانة العامة لمجلس الأمة الكويتي، كما تستهدف التعرف على المراحل التي مرت بها، والهدف من إصدارها، والوظائف التي تؤديها، وسياستها التحريرية، والقضايا التي تهتم بها منذ صدورها في يوليو ١٩٩٧ وعلى مدى ثلاث سنوات حتى منتصف عام ٢٠٠٠، وتعتبر هذه الدراسة أول دراسة علمية لواقع الصحافة البرلمانية في دولة الكويت وتستخدم منهج المسح Survey بالعينة كما تعتمد على عدة أساليب لجمع بياناتها ومعلوماتها ومنها الملاحظة المسحية للمادة المنشورة فيها بالإضافة إلى المقابلات الشخصية مع المسئولين عن إصدارها فضلا عن أسلوب تحليل مضمون عينة عشوائية منتظمة من أعدادها (كميا وكيفيا) لوصف محتواها والحصول على المعلومات التي تفيد في إدراك المعاني والأفكار التي تحقق الهدف من الدراسة، وتجيب على تساؤلاتها، كما تشير الدراسة إلى التحديات التي تواجه الدستور منذ بداية إصدارها، وتضع المقترحات التي يمكن الاستفادة منها في تطويرها حتى تكون ركيزة أساسية لصحافة برلمانية متميزة على الصعيدين الخليجي والعربي.

المقدمة:

تأخر ظهور الصحافة البرلمانية في دولة الكويت كصحافة متخصصة تهتم بشئون مجلس الشورى أو المجلس التشريعي أو النيابي، سواء من خلال الصحف أم المجلات العامة أم المتخصصة إلى عام ١٩٦٢، في الوقت الذي عرف العالم هذا النوع من الصحافة البرلمانية عامي ١٧٢٨ - ١٧٢٩ في صحيفة Public Advertiser التي كانت تقوم بوصف جلسات مجلس النواب[١]، رغم أن الكويت

(*) أستاذ مساعد بقسم الإعلام - كلية الآداب - جامعة الكويت.
(**) مدرس بقسم الإعلام - كلية الآداب - جامعة الكويت.

(١) أديب مروة، الصحافة العربية نشأتها وتطورها، الطبعة الأولى، بيروت، مكتبة الحياة، ١٩٦١، ص ٥٨.

عرفت نظام الشورى باعتباره أساس للحكم منذ عهد الشيخ أحمد الجابر حيث تأسس أول مجلس للشورى في الكويت والجزيرة العربية والخليج في يونيو عام ١٩٢١، وكان عدد أعضائه ٢١ عضوا انتخبوا حمد الصقر أحد كبار تجار الكويت آنذاك رئيساً له، وكان يضم مجموعة من رؤساء العشائر والمفكرين والأدباء، ومنهم أول صحفي كويتي هو الشيخ عبدالعزيز الرشيد رائد الصحافة الكويتية الأول الذي اهتم بالاصلاح والتنوير ولم يهتم بالسياسية فيما بعد في إصداراته الصحفية.

من جهة أخرى أجريت انتخابات عامة عام ١٩٣٨ أسفرت عن قيام المجلس التشريعي الأول، الذي ضم ١٤ انتخبوا الشيخ عبدالله السالم ولي عهد الكويت آنذاك رئيساً للمجلس الذي لم يعمر طويلا، إلا أنه ترك آثاره في الحياة السياسية الكويتية، وتم بعده تشكيل مجلس الشورى ولم يستمر طويلا، وابتعدت صحف ومجلات مرحلة البدايات أو المرحلة الأم والتي بدأت عام ١٩٢٨ حيث أصدر عبدالعزيز الرشيد أول مجلة ليس فقط في الكويت وإنما في جميع بلدان الخليج عن السياسة، في فترة اتسمت بقسوة الحياة وصعوبتها ومحدودية التعليم وعدم وجود أية مطابع في الكويت، وكانت الصحف تطبع في دول أخرى أهمها مصر، واحتوت على نتاج أدبي وديني وفكري، واعتمدت بشكل أساسي على المقال، وابتعدت تماما عن السياسة، خشية أن تؤدي إلى الإضرار أو الإساءة لبعض رؤساء العشائر والحكام، أو تفتيت علاقات ينبغي تثبيتها وتقوية دعائمها، أو لامتثال القائمين عليها لرأي الشيخ أحمد الجابر الذي أشار على عبدالعزيز الرشيد بالابتعاد عن السياسة أو إثارة ما يؤول إليها[١] كما ركزت الإصدارات الأخرى في المرحلة الأولى طوال أكثر من عشر سنوات (١٩٣٨ – ١٩٤٩) على الجوانب الدينية والأدبية في الكويت والخليج، وابتعدت عن السياسة إلا في جوانب محدودة جدا، كما في مجلة التوحيد والكويت والعراقي، والحق، وكاظمة التي تُعَدُّ أول مجلة تطبع في الكويت، والتي لم تعمر طويلا لما كانت تعانيه من مصاعب الطباعة، أو قصور التمويل وقلة توزيعها لصعوبة المواصَلات والنقل، وبالتالي قلة العائد من إصدارها الأمر الذي دفع أصحابها إلى عدم الاستمرار في إصدارها وإيقافها، ناهيك عن اعتمادها على الجهود الفردية، وقلة الكوادر الصحفية،

(١) وزارة الإعلام بدولة الكويت، صحافة الكويت قبل الاستقلال، مطبعة حكومة الكويت، ١٩٩٧، ص ٢٤.

وعدم الاهتمام بقراءة الصحف أو المجلات آنذاك، خاصة أن التركيبة السكانية لأهل الكويت كانت لا تشجع على الاهتمام بمثل هذه الإصدارات المتواضعة والمحدودة، كما لم يكن العمل الصحفي مغرياً ومشجعاً في كل جوانبه، وعاشت الكويت فترة فراغ صحفي، وكانت تلك المرحلة نتيجة طبيعية للعوامل السابق ذكرها[١]، لكنْ أعقبتها مرحلة من التميز الصحفي في فترة الخمسينات، حيث بدأت الكويت تشهد تباشير نهضة صحفية حقيقية، بصرف النظر عن التوجهات الفكرية والسياسية السائدة بين صحف تلك المرحلة، ورغم الفترة القصيرة التي عاشتها صحف الخمسينات أسوة بالصحف الأخرى السابقة، فإنها تُعَدُّ مرحلة مهمة في تكوين كوادر الصحافة الكويتية الحالية، التي جسدت ملامحها فيما بعد، وقلت سيطرة المضمون الديني والأدبي على الصحافة الكويتية.

بداية الصحافة المتخصصة:

من جهة أخرى بدأ الاهتمام بالأركان المتخصصة كالأطفال والرياضة والفن والاجتماعيات والفكاهة، وشهدت هذه المرحلة بواكير الصحافة المتخصصة شهرية كانت أو أسبوعية، واهتمت بالفنون الصحفية المعروفة كالخبر والمقال الافتتاحية وفن العمود والتحقيق والحديث والصورة والكاريكاتير، وأصبحت الصحف تعني بالرأي والنقد ونشر ماجريات الحياة اليومية، وتسعى إلى تغيير حياة الناس إلى الأفضل، وأصبحت المخاض الحقيقي لولادة الصحافة الحديثة في الكويت التي بدأت تعاصر تحول المجتمع من النظام القبلي إلى النظام الحديث، ومرحلة تكوين الأجهزة الحكومية، وبلغت إصدارات تلك الفترة أكثر من ثلاثين إصداراً، كما صدر في هذه الفترة أول قانون كويتي للمطبوعات والنشر عام ١٩٥٦، ويمكن اعتبار الإصدارات الكثيرة التي صدرت في أواخر الأربعينات وحتى نهاية عام ١٩٥٨ الأساس الذي نهضت عليه صحف ما بعد الاستقلال، التي شهدت أحداثاً مهمة كإصدار القوانين والتشريعات المنظمة لمختلف مرافق الحياة في أغسطس عام ١٩٦١، ومنها قانون المطبوعات والنشر المكون من ٤٥ مادة لا تزال أغلبها سارية حتى اليوم، وانضمام الكويت لجامعة الدول العربية، كما

(١) المرجع السابق، ص ٢٣ – ٢٤.

شهدت أحداثاً مهمة لدعم التجربة الديمقراطية منها انتخاب أعضاء المجلس التأسيسي الذي تولى وضع أول دستور في البلاد، وقانون انتخاب مجلس الأمة.

تطور الصحف المتخصصة:

من جهة أخرى شهدت الصحافة الكويتية تحولاً ملحوظاً في المجال الصحفي بعد أن ظلت الصحافة قبل الاستقلال مجرد مشروعات فردية كان مصيرها التوقف أو الإغلاق، ولم تدعمها السلطة لتعينها على الاستمرار بل كانت الحكومة تتدخل أحياناً لتوقيف بعض الصحف التي ترى أنها تعدت الحدود في نقدها، وظهرت الصحف والمجلات المتخصصة، ومنها أسرتي وسمراء ونساء التي تخاطب المرأة الكويتية، وأجيال التي تعني بشئون الشباب والرياضة والملاعب، كما ظهرت مجلات «سعد» «والعربي الصغير» و«براعم الإيمان» التي تعني بشئون الطفل الكويتي أو العربي أو المسلم، ثم مجلة «العامل» التي تهتم بشئون العمال، و«المعلم» التي تهتم بالشئون التربوية، و«السلامة» وتهتم بأمور الأمن والأطفاء، و«المزارع» و«المهندس الزراعي» وتهتما بالشئون الزراعية و«الخيرية» و«المجتمع» وتهتما بالشئون الدينية، والهلال الأحمر الطبية، والصيدلي والمعوقين والبيئة وغيرها من الصحف والمجلات المتخصصة، وكان لا بد من ظهور صحيفة برلمانية تدعم الحياة الديمقراطية الكويتية، وتختص بشئون مجلس الأمة بالدرجة الأولى والشئون البرلمانية بالدرجة الثانية وتبحث في جميع القضايا والمجريات التي تهم المجتمع الكويتي بكل فئاته ومكوناته، وخصوصا في تطورات عمليات اتخاذ القرارات لكافة التشريعات والقوانين المنظمة للحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والخدمية بدولة الكويت.

تهتم الصحف الكويتية ذات الهدف السياسي بالنشاط النيابي وتغطية أخبار مجلس الأمة والمجلس البلدي، وتخصص عدة صفحات لتغطية جلساتهما لمناقشة أهم القضايا، وتلقي الضوء على مشروعات القوانين المقدمة من الحكومة أو التي يقترحها الأعضاء، وموقف المجلس منها، والاستجوابات والأسئلة لاستيضاح الأعضاء للأمور الداخلة في اختصاصات الوزراء وغيرها من قضايا برلمانية مهمة.

ازدهار الصحف المتخصصة:

تشير الدراسات الإعلامية الحديثة إلى ازدهار الصحف المتخصصة المضمون، أو التي تخاطب جمهوراً بعينه من القراء، حيث يزداد توزيعها في الوقت الذي يتراجع فيه إنتاج وتوزيع الصحف العامة، وتؤكد التجارب الدولية أن الصحف المتخصصة تزدهر ويزداد توزيعها، خاصة في المجالات ذات الاهتمام الجماهيري، ففي الولايات المتحدة تشير الدراسات إلى أنه من بين عشرة آلاف مجلة توجد حوالي ثمانية آلاف مجلة متخصصة تقريباً، وفي الوقت الذي تصدر فيها مائتا مجلة سنوية نجد بينها ١٦٠ مجلة متخصصة، من جهة أخرى تشير الدراسات الإعلامية الحديثة إلى تراجع توزيع الصحف العامة بنسبة بلغت ٣,٢٪ في المدن والعواصم المتقدمة، كما في المملكة المتحدة وألمانيا وفرنسا، في الوقت الذي يزداد توزيع الصحف المتخصصة بنسبة تزيد عن ١٠٪[١].

أسس الصحافة المتخصصة:

وتقوم الصحافة المتخصصة على محورين أساسيين هما المادة الصحفية المتخصصة من جهة، أو جمهورها النوعي من القراء من جهة ثانية، وتأخذ أشكالا متنوعة كما في الصحف والمجلات المتخصصة أو الملاحق أو الصفحات أو الأركان أو الأبواب التي تهتم بالبرلمان أو المجالس النيابية والتي تصدرها الصحف، وتعني بتسجيل وقائعها وأنشطتها بدقة وانتظام وذوق سليم، مع الاهتمام برغبات واحتياجات الرأي العام، لأن هدفها الأول هو العمل على رقي المجتمع، ويشتمل مضمونها على أهم أخبار المجالس النيابية والرأي فيها سواء في مقالها الافتتاحي أم الأعمدة الصحفية، والتقارير Reports وما يتفرغ عنها من تحقيقات صحفية Reportages أو أحاديث Interviews هذا عدا الماجريات البرلمانية أو غيرها من الموضوعات الخاصة Features، إضافة إلى فنون التصوير الصحفي والرسم الكاريكاتوري وسائر الأبواب الأخرى التي تهدف إلى تسلية القراء وتزجية أوقات فراغهم وإمتاعهم.

---

(١) د. فاروق أبو زيد، الصحافة المتخصصة، الطبعة الأولى، القاهرة، عالم الفكر، ١٩٨٦، ص ٣.

أول صحيفة برلمانية في المنطقة:

عندما قرر مجلس الأمة الكويتي إصدار جريدة «الدستور» في الثاني من شهر يوليو عام ١٩٩٧ لتعني بالشئون البرلمانية، ولتكون نافذة يطل منها أبناء المجتمع من مواطنين أو مقيمين على هذه المؤسسة الدستورية ومن خلالها يطلعون على أنشطة نوابه ويتابعون عن قرب مواقفهم واطروحاتهم، وبواسطتها ينقل النواب آراءهم وأفكارهم وخبراتهم إلى قرائها في كل مكان، ولم تكن هناك تجارب برلمانية صحفية سابقة «للدستور» في دول الخليج أو حتى في الوطن العربي يمكن الاستفادة منها، ولهذا تُعَدُّ الدستور أول صحيفة كويتية برلمانية متخصصة على المستوى الخليجي والعربي، وتعكس لنا صورة العمل النيابي في الكويت طوال السنوات الثلاث التي ظهرت فيها الدستور، والتي نجحت في أن تجد لها مكانا على ساحة العمل الصحفي، ولقد بلغ عدد إصداراتها منذ تاريخ صدورها حتى نهاية شهر أكتوبر عام ألفين مائة وثمانية وخمسين عدداً، وتراوح عدد صفحات العدد الواحد منها من ٢٤ إلى ٣٢ صفحة من الحجم العادي Standard Size وتبلغ مساحته ٥٧ سم × ٣٧سم في المتوسط، وتتخذ شكلاً متميزا، ونلاحظ اهتمامها بأساليب الإخراج والتبويب الذي يتطور إلى الأفضل باستمرار، وتتنوع المادة الصحفية التي تنشرها سواء كانت أخبار برلمانية كويتية أم خليجية أم عربية أم إسلامية أم عالمية، كما تهتم بالتركيز على دور الدبلوماسية البرلمانية، وتتضمن المقالات والتعليقات والأحاديث والمحاورات والدراسات والندوات الصحفية لتعرض أهم أنشطة البرلمان الكويتي والخليجي والعربي والعالمي، وتهتم بقضايا الساعة أو مشكلات العصر بهدف نشر الوعي الديمقراطي في الكويت، وتوثيق الأحداث البرلمانية داخل المجلس وخارجه، وإبراز الوجه الديمقراطي لدولة الكويت على كافة الأصعدة الوطنية والخليجية والعربية والعالمية، وتطبع الصحيفة أسبوعيا نحن عشرين ألف نسخة تقوم بتوزيعها داخل الكويت وخارجها في دول مجلس التعاون الخليجي وبعض العواصم العربية والأجنبية.

هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على واقع الصحافة البرلمانية في الكويت، مع التركيز على صحيفة الدستور AlDostoor، وهي صحيفة برلمانية أسبوعية تصدر عن الأمانة

العامة لمجلس الأمة الكويتي، لنتعرف على المراحل التي مرت بها منذ بداية عهدها حتى الآن، وقد قمنا بمسح الدراسات الإعلامية السابقة، وللأسف لم نجد سوى دراسة وحيدة أجراها بمصر الباحث محمد صلاح الدين قبضايا في جامعة القاهرة، وتناولت المعالجة الصحفية لقضايا البرلمان في الصحف اليومية الصادرة في العاصمة (القاهرة)، وتعرضت الدراسة لدور الصحف المصرية العامة التي تخاطب القراء من خلال صفحاتها المتخصصة للفنون الصحفية المستخدمة كالخبر والمقال والتحقيق والحديث... إلخ والقضايا التي تناولتها في الوقت الذي تستهدف فيه دراستها الصحافة البرلمانية المتخصصة للتعرف على واقعها والهدف من إصدارها، والوظائف التي تؤديها وسياستها التحريرية والقضايا التي تهتم بها منذ صدورها في يوليو ٩٧، وعلى مدى ثلاث سنوات حتى نهاية شهر يونيو ٢٠٠٠، وتحاول الدراسة الإجابة على التساؤلات الآتية:

١ – ما الهدف من إصدار جريدة الدستور؟
٢ – ما المهام التي تؤديها في المجتمع الكويتي؟
٣ – ما القضايا التي تهتم بها جريدة الدستور؟
٤ – وما المصادر التي تعتمد عليها؟
٥ – ما الفنون الصحفية التي تستخدمها جريدة الدستور؟
٦ – وما الوزن النسبي لكل فن من هذه الفنون الصحفية؟
٧ – ما التحديات التي تواجه الدستور كصحيفة برلمانية؟

نوعية الدراسة وإجراءاتها المنهجية:

تُعَدُّ هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التي تستهدف التعرف على واقع جريدة الدستور الكويتية، وتُعَدُّ أول دراسة علمية لواقع الصحافة البرلمانية في دولة الكويت، وتستخدم منهج المسح Survey بالعينة للإجابة على التساؤلات التي تستهدفها، وتعتمد الدراسة على عدة أساليب في جمع بياناتها وتصنيفها وتحليلها على النحو التالي:

١ – أسلوب الملاحظة المسحية للمادة الصحفية المنشورة فيها وذلك في المرحلة التمهيدية للدراسة، حيث قام الباحثان بمسح أعداد الجريدة خلال سنواتها الثلاث بهدف التعرف على مضمونها وشكلها العام وإخراجها والقضايا المنشورة فيها بما يساعد في تصميم استمارة

الدراسة وإعدادها لتحليل مضمون الصحيفة.

٢ – أسلوب المقابلة الشخصية مع رئيس تحريرها السيد شريدة المعوشرجي ومستشارها الصحفي حامد عز الدين وبعض العاملين فيها لاستكمال البيانات الخاصة بسياستها وأعمالها وتحدياتها ومستقبلها.

٣ – أسلوب تحليل مضمون عينة عشوائية منتظمة Systematic Random Sample من أعداد الدستور الصادرة في الفترة من الثاني من شهر يوليو ١٩٩٧ حتى يوم الأربعاء الثامن والعشرين من شهر يونيو عام ٢٠٠٠ بهدف وصف محتواها الظاهري، والحصول على المعلومات الأولية التي تفيد في إدراك المعاني والأفكار التي تحقق هدف الدراسة، وتجيب على تساؤلاتها، ولم يقصر استخدام الباحثين على استخدام التحليل الكمي Quantitative الظاهر Manfist فقط، وإنما استخدم الباحثان الأسلوب الكيفي، حتى يمكن الاستفادة من مزايا الأسلوبين للحصول على النتائج الكمية والاستدلالات والمعاني المتضمنة أو الكامنة فيها والاتجاهات المختلفة لها.

عينة الصحف المستخدمة في التحليل:

تم اختيار عينة عشوائية منتظمة Systematic Random Sample من الأعداد التي أصدرتها الأمانة العامة لمجلس الأمة الكويتي من جريدة الدستور منذ أول عدد في الثاني من يوليو ١٩٩٧ حتى العدد ١٤٦ الصادر في الثامن والعشرين من يونيو ٢٠٠٠ بطريقة عشوائية منتظمة، وتتميز الطريقة العشوائية في اختيار العينة بخلوها من التحيز، كما أن الانتظام في اختيار أعداد الصحف يساعد في تجنب ترك فجوات غير منتظمة بينها عدا فترات العطلات والاحتجابات التي تمر بها الصحيفة مثل كل الصحف الكويتية، وبالتالي تمثيل العناصر المهمة في مجتمع البحث[١]، ويكمن عنصر العشوائية في اختيار المفردة الأولى من العينة، ثم اختيار المفردات التالية بانتظام، مما يعطى فرصاً متساوية لجميع أعداد الصحيفة في الاختيار، والتي تم اختيارها لتمثل شهر يوليو ١٩٩٧، ثم العدد الثاني في شهر أغسطس

(١) د. سمير محمد حسين، تحليل المضمون، الطبعة الأولى، القاهرة، عالم الكتب، ١٩٨٣، ص ١٢٢ – ١٢٣.
– د. محمد عبدالحميد، تحليل المحتوى في بحوث الإعلام، الطبعة الأولى، جدة، دار الشروق، ١٩٨٣، ص ٩٩ – ١٠٠.

من نفس السنة والعدد الثالث الصادر في شهر سبتمبر، والعدد الرابع من شهر أكتوبر من السنة الثانية فالعدد الأول من شهر نوفمبر ثم الثاني من شهر ديسمبر، وهكذا حتى نهاية المدة التي تهتم الدراسة بتحليلها بحيث تكون سنة صناعية كاملة، وقد بلغت أعداد العينة المستخدمة في التحليل ١٢ عددا، بحيث يمثل العدد الواحد شهراً من شهورها، وتبلغ نسبة الأعداد التي تم تحليلها إلى الأعداد الصادرة من الصحيفة منذ بداية عهدها حتى الثامن والعشرين من يونيو عام ألفين، وعلى مدى ثلاث سنوات ٨,٤٪ تقريباً، وتُعَدُّ نسبة كبيرة إلى حد ما، وتتصف هذه العينة بالكفاية والدقة وحسن التنظيم بالقياس إلى حجم الأعداد التي صدرت من صحيفة الدستور، حتى تؤدي إلى نتائج موضوعية وصادقة.

استمارة تحليل المضمون:

من جهة أخرى قام الباحثان بتصميم استمارة تحليل المحتوى Content Analysis Schedule للدراسة باعتبارها أحد الأدوات المهمة، التي تفيد في جمع المعلومات والبيانات وملاحظة ووصف المحتوى الظاهر لصحيفة الدستور، وتفي بمتطلبات الدراسة وتحقق الهدف منها، وتم تصميمها بما يتفق وأغراض التحليل، وبحيث تعبر كميا عن رموزها التي تشتمل على الوحدات والفئات المستخدمة في التحليل والقياس، وبحيث توفر قدراً كبيراً من الموضوعية في جمع البيانات، وتحقيق أكبر قدر من الثبات Reliability، وتم مراجعتها من بعض أعضاء هيئة التدريس في قسم الإعلام.

وحدات التحليل وفئاته:

وقد قام الباحثان بتحديد وحدات تحليل محتوى صحيفة الدستور وفئاته تحديداً دقيقاً، وفي إطار الهدف من الدراسة ونوعية المضمون وكميته وتساؤلات الدراسة... إلخ، وقد استخدم الباحثان وحدة الموضوع لتمثل أكبر وحدات تحليل محتوى الصحيفة وأهمها، كذلك استخدمت وحدة الصورة باعتبارها عنصر مهما من عناصر الصحافة الحديثة، كما أثر ازدهارها إيجابيا على تصميم وإخراج الصفحة الأولى في الصحيفة، وأعطت لها قيمة تيبوغرافية لم تكن تتمتع بها في أعدادها التجريبية من قبل، وتلعب دوراً كبيراً في جذب انتباه القارىء[١]، كما تجسد فكرة الموضوع الأساسية، ويفيد اختيارنا لها كوحدة من وحدات

(١) Viray, L., pictorial Journalism, New York, 1973, p. 30.

التحليل لدراسة الصورة الصحفية المصاحبة لموضوعات الصحيفة المختلفة، كما تم استخدام وحدة الشخصية بهدف التعرف على شخصية مصادر الموضوعات المعلنة أو غير المعلنة، وكذا وحدة للعد والقياس هي السنتيمتر / العمود للتعرف على المساحة التي تشغلها الفنون الصحفية بغية التعرف على مدى الاهتمام بها والتركيز بالنسبة لبعض الفنون الصحفية المنشورة، والاستدلال على درجات الاهتمام بها ووزنها النسبي.

فئات التحليل Categories Of Analysis:

كما تم تحديد مجموعة الفئات التي استخدمت في تحليل مضمون المواد الصحفية المنشورة في جريدة الدستور، وذلك في إطار محتواه وهدفه، وبما يساعد في وصف وتصنيف هذا المضمون بأعلى نسبة ممكنة من الشمول والموضوعية، التي تتيح إمكانية التوصل إلى نتائج الدراسة بأسلوب بسيط وواضح، وترتكز فئات التحليل المستخدمة على جانبين أساسيين هما:

أ – فئة ماذا قيل في الموضوعات المنشورة في صحيفة الدستور خلال مدة الدراسة؟

ب – كيف قدمت هذه الموضوعات؟ ونعني بذلك الشكل الذي قدمت به المادة الصحفية على صفحات الجريدة.

وتتضمن فئات الدراسة التحليلية عدة فئات من أهمها:

١ – **فئة نوعية الموضوعات المنشورة في صحيفة الدستور**، وذلك بهدف التعرف على واقعها وطبيعتها سواء كانت موضوعات سياسية، أم ثقافية، أم إقتصادية، أم اجتماعية أم عسكرية، أم علمية، أم دينية، أم رياضية، أم فنية، أم منوعة تجمع بين أكثر من نوع من هذه الموضوعات.

٢ – **الدائرة التي تغطيها الموضوعات الصحفية** وتشمل خمس فئات فرعية على النحو التالي:

أ – الموضوعات الوطنية أو المحلية التي تهتم بالقضايا أو الموضوعات التي تحدث داخل حدود دولة الكويت.

ب – الموضوعات الخليجية التي تهتم بما يحدث داخل دول مجلس التعاون الخليجي أو ما يرتبط بها.

ج – الموضوعات العربية التي تتعلق بدول الوطن العربي.

د – الموضوعات التي تختص بدول العالم الإسلامي أو تتصل بها.

هـ – الموضوعات العالمية التي تختص بالدول الأجنبية الأخرى.

٣ – **فئة مصادر هذه الموضوعات** وتشمل المصادر التي جاءت من خلالها هذه الموضوعات، وتشمل:

أ – **المصادر**: أهمها المصادر الذاتية لصحيفة الدستور، والتي تقوم بكتابة هذه الموضوعات وتحريرها كرئيس التحرير أو من ينوب عنه في كتابة الافتتاحية أو محرري موضوعات الصحيفة الأخرى ومندوبيها أو مصوريها الذين يعملون داخل دولة الكويت أو المراسلين الذين تتعاقد معهم جريدة الدستور لتغطية بعض الموضوعات في الخارج، أو المصادر الأخرى التي تستقي منها صحيفة الدستور موضوعاتها، ومنها وكالات الأنباء المحلية أو الخليجية أو العربية أو العالمية، وكذلك الدوريات Periodicls من صحف News Papers أو مجلات Magazines أو مصادر أخرى، كالباحثين الذين يعملون في مجالات البحث العلمي المختلفة داخل المجلس أو خارجه أو فئة بدون مصدر، وهي الموضوعات التي لم يذكر مصدرها في الصحيفة.

ب – المصدر الخفي لهذا المحتوى بهدف التعرف على هذا المصدر ورصد تكرار ظهوره ومنهم أعضاء المجلس المنتخبين أو المعينين، السابقين والحاليين، الكويتيين أو العرب أو الأجانب وغيرهم.

٤ – **فئة نوعية الموضوعات المنشورة على صفحات جريدة الدستور** والتي توضح نوعية مضامينها سواء كانت إيجابية أم مؤيدة تتناول أحداثاً أم قضايا إيجابية، كالإنجازات أو الأشياء التي تم تحقيقها... إلخ أو سلبية كالانحرافات أو ذات المضمون السلبي كالانفجارات والحرائق والاغتيالات والهزائم... إلخ أو تجمع بين النمطين السلبي أو الإيجابي.

٥ – **فئة شكل المادة الصحفية المنشورة** وتشمل الأشكال الفنية المستخدمة في نشر الموضوعات الصحفية كالأخبار الصحفية News وهي أساس

كل الفنون الصحفية، أو الأب الشرعي لها فبدونها يصعب أن تقوم لها قائمة، وهي تتضمن وصف أو تقرير دقيق عن أفكار أو أحداث أو وقائع أو بعض أوجه النشاط البرلماني، التي لها صفة الجدة والحالية، وتهم أكبر عدد من قراء الصحيفة، وتثير اهتماماتهم، وتساهم في توعيتهم وتسليتهم، والماجريات البرلمانية، وتضم ما يحدث في جلسات المجلس، وتناول أعمالها ووقائعها، كالكلمات أو البيانات أو المناقشات إضافة إلى وصف الجو الذي يسودها والقرارات التي انتهت إليها، وتجعل القارىء يشعر شعورا كاملا أنه قد شهد هذه الجلسات[١]، بمعنى أن الماجريات تعني تغطية شاملة لوقائع الجلسة، وتسجيلاً المناقشات المهمة ذات الصلة بالمصالح العليا للكويت التي يعنى بها القراء من أبناء المجتمع، ونقلها على صفحات الدستور متضمنة شرح المحرر وتفسيره[٢]، معتمداً على المضبطة الرسمية للمجلس، وللمحرر أن يدخل عليها بعض الحواشي، ويقسمها إلى فقرات، ويضع لها العناوين حتى يسهل على القراء تتبعها دون سأم أو ملل، ثم التقارير Reports التي تعتمد على سرد التفاصيل ووصف الأحداث والوقائع أو الجلسات ويغلب عليها الطابع الخبري، وإن كانت لا تخلو من رأي، لتعطي صورة متكاملة وشاملة عن موضوع من الموضوعات المطروحة، ولا يقتصر على العرض المنطقي الموضوعي، وإنما يمكن أن يقدم عناصر ذاتية ورؤى شعورية من خلال عرضه.

كذلك المقال الافتتاحي للصحيفة The Leading Article، والذي يعبر عن رأي الصحيفة ووجهة نظرها في قضية أو واقعة من الوقائع، ويعتمد نجاحه إلى حد كبير على اختيار الموضوع، فليس من المعقول أن يتناول موضوعاً لا يهتم به القارىء، بحيث يتناول موضوع الساعة، الذي يهم أكبر عدد من قراء الصحيفة، على

---

(١) د. عبد اللطيف حمزة، المدخل في فن التحرير الصحفي، الطبعة الرابعة، القاهرة، دار الفكر العربي، ص ٤٥٦ – ٤٦١.

(٢) د. محمود أدهم، ماجريات الصحف، القاهرة، مطبعة فيكتور كيرلس، ١٩٨٤، ص ١١ – ١٩.

ألا يتجاوز سياستها ويتألف من مقدمة وموضوع ونتيجة، وله أهميته في توجيه القراء على اعتبار أن المقال هو دعوة لإضفاء كمال المعنى[١]، ثم العمود الصحفي الذي يحمل وجهة نظر كاتبه في موقف أو قضية معينة، ويتخذ مكانا ثابتا كالافتتاحية لا يتغير حتى يعثر عليها القارىء في سهولة ويسر، وهناك الحديث أو اللقاء الصحفي أو المقابلة Interview، وهو وسيلة للحصول على المعلومات والتعرف على الآراء والخبرات والتجارب[٢]، وهناك الندوات الصحفية، والندوة ما هي إلا مقابلة جماعية لمناقشة قضية تهم أبناء المجتمع لتوضح جوانبها المختلفة، كأسبابها ومشاكلها وتأثيراتها وكيفية التصدي لها أو العمل على حلها، وهناك التحقيقات الصحفية Reportages التي تبحث دائماً عن السبب، والتحقيقات الصحفية تجيب في الغالب عن السؤالين لماذا؟ وكيف؟، ويقوم التحقيق على خبر أو فكرة أو مشكلة أو قضية يلتقطها محررو الدستور من المجتمع الكويتي، الذي يعيشون فيه، ثم يقومون بجمع مادة موضوعه ليصلوا إلى الحل أو الحلول التي يرونها صالحة لعلاج هذه المشكلة أو القضية، ومنها تحقيق البحث أو التحري أو التوقع أو الخلفية أو المصور أو المفصل أو تحقيق الهروب... إلخ[٣]، وهناك الكاريكاتير الذي يعتمد على الرسوم اليدوية، التي تصاحبها تعليقات سريعة وساخرة تتألف من جملة أو جملتين بالفصحى أو العامية الكويتية، وتعبر عن وجهة نظر صاحبها في حدث أو شخصية ككلمة الرسوم الهزلية المضحكة أو المثيرة وتتضمن معنى المسخ أو التشويه أو إثارة الضحك وإبراز موقف معين، ويلعب دوراً مهماً في مجال النقد السياسي والاجتماعي، ويزدهر في الأجواء التي تسود فيها حرية الفكر والقول والروح الديمقراطية، ويستخدم في معالجة الجوانب السلبية لمظاهر الحياة اليومية في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية

(١) د. محمود فهمي، فن تحرير الصحف الكبرى، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٨٢د ص ١٩٥ – ٢٠٠.

(٢) شيرلي باجي، المقابلة الصحفية فن، ت. كمال عبدالرؤوف، الطبعة الأولى، القاهرة، (د.ت)، ص ٢٣.

(٣) د. اسماعيل إبراهيم، فن تحرير الصحف بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، ١٩٩٨، ص ١٠٣.

والاجتماعية والرياضية والفنية والدينية... إلخ، وذلك بأسلوب ساخر يفوق في تأثيره ونتائجه سائر فنون الصحافة الأخرى[١].

من جهة هناك الصور الصحفية على اختلافها، سواء كانت مصاحبة لموضوعات الصحيفة المنشورة أو منفصلة عنها، ومنها الصور الشخصية أو الجماعية أو صور الأماكن الهامة أو التجارب أو المواقف الإنسانية أو سلاسل الصور التي توضح موقفاً هاما، أو توضح تعاقب الأحداث أو الوقائع كما في الصور الإخبارية المهمة، وتنقل الموضوع بشكل معبر لا يحتاج إلى توضيح على اعتبار أن الصور أبلغ في التعبير من آلاف الكلمات، والموضوع المصور يكون أفضل من غير المصور، ذلك لأن له طابعاً يسهل تمييزه واستيعابه وينقل مضمون الخبر أو الموضوع بأقل قدر من الزيف، ونعلم أن الصورة لغة علمية مفهومة لغالبية البشر، كما أن الصور الإخبارية تشارك متن الخبر أو الموضوع المنشور، وتتفاعل معه لتقديم خدمة صحفية أو إخبارية متكاملة، وتضيف لها الحيوية والتشويق كما توضحها وتؤكد حدوثها، وتلعب دوراً مهما في جذب انتباه قراء الصحيفة، وهي من ضرورات الصحافة الحديثة، ولكل منها تفسير أو إشارة أو بيان Caption ينشر معها أو فوقها أو أسفلها أو جانبها للدلالة على مرماها ومغزاها، والهدف من نشرها لتكمل أو تطابق قيمة الموضوع أو الخبر، بحيث يكون هناك تطابق أو تكامل أو ترابط يبين ما هو مكتوب وما هو مصور[٢]، كذلك هناك الإعلان الصحفي، وهو أي شكل مدفوع من النشر بغرض التعريف أو التقديم أو الترويج للسلع أو الأفكار أو الخدمات، ويقوم به مصدر معروف، وهو نشاط إداري منظم يستخدم الأساليب الابتكارية لتصميم الاتصال الإقناعي التأثيري المتميز باستخدام الصحيفة، بهدف زيادة الطلب على السلعة، أو إقبال القارىء على الخدمة المعلن عنها، أو خلق صورة ذهنية Image طيبة عن إحدى المنشآت أو الهيئات، وتظهر من خلالها شخصية المعلن، بغية تعريف القارىء بمعلومات معينة، أو تهيئته لتقبل فكرة أو سلعة أو

---

(١) تيسير أحمد أبو عرجه، اخراج الصحف والمجلات، دبي، دار القلم، ١٩٨٦، ص ٨٦.

– د. عماد عبدالحميد النجار، الوسيط في تشريعات الصحافة، القاهرة، الأنجلو المصرية، ١٩٨٥، ص ٣٠.

(٢) د. محمد معوض، الخبر في وسائل الإعلام، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٩٤، ص ٣٩ – ٤١.

خدمة معينة، أو حثه على القيام بسلوك معين، وتتعدد أنواع الإعلانات الصحفية التي يتم نشرها من خلال الصحف عموماً من حيث أشكالُها وطبيعتُها وأهدافُها فهناك الأبواب الثابتة، والإعلانات التحريرية، والإعلانات المجمعة كما في الصفحات أو الملاحق أو الأعداد الخاصة أو الحملات المشتركة، وأصبح الإعلان جزءاً مهماً وأساسيا في كل مجالات حياتنا اليومية وله آثاره الإيجابية أو السلبية على جمهور القراء، وعلى الصحيفة نفسها من حيث سمعتها ومكانتها ومصادر تمويلها... إلخ، حتى إنه يُعَدُّ أحد الأدوات الأساسية التي تستخدمها المنظمات المختلفة في الوقت الراهن، كما يُعَدُّ مورداً مهماً للصحيفة، وبدونها تفقد شريانا مهماً يؤدي إلى توقفها وعدم استمرارها[١]، هذا وتعلن الأمانة العامة لمجلس الأمة عن طرح مزايدة بين الشركات الكويتية العاملة في مجال الإعلان لشراء حق امتياز الإعلان التجاري على صفحات الدستور، بحيث لا تزيد نسبة الإعلان فيها عن ٣٠٪ من عدد الصفحات التي يتراوح عددها من ٢٤ – ٣٢ صفحة.

وهناك المنوعات ونعني بها المواد الصحفية الأخرى التي تقدمها الدستور كالاستفتاءات أو المذكرات أو الدراسات التي قدمها الباحثون في مختلف الموضوعات التي ترتبط بالوقائع البرلمانية المهمة، وعرض وتلخيص الكتب، أو نشر مواعيد الديوانيات الأسبوعية، وهواتف أعضاء المجلس، وبعض مواد الدستور الكويتي، أو خطابات القراء أو بعض المواد التي تستخدم في التسلية والترفيه كالكلمات البرلمانية المتقاطعة والمسابقات الثقافية.

موقع الموضوعات الصحفية:

وهي من الفئات الشكلية التي توضح مدى الاهتمام بعرض الموضوعات الصحفية، حيث توجد عدة فئات منها، موضوعات الصفحة الأولى بصفتها واجهة

---

(١) د. سمير حسين، الاعلان، الطبعة الثالثة، القاهرة، ١٩٨٤، ص ١٩.

- Jefkins, Advertising, Mode Simple Books, London, Heinemann 1985, pp. 4-12.

– د. سمير حسين، الإعلام والاتصال بالجماهير والرأي العام، القاهرة، عالم الكتب، ١٩٨٤، ص ٢٦.

– د. ثابت عبدالرحمن إدريس، الإعلان والعلاقات العامة، القاهرة، مكتبة عين شمس، ١٩٩٠، ص ٢١٧ – ٢١٨.

صحيفة الدستور، التي تحمل اسمها، وتدل على شخصيتها العامة التي تعرف بها عند القراء، ثم الصفحة الأخيرة التي تليها في الأهمية، ثم صفحتي الوسط، ثم الصفحات المتخصصة ذات الموضوعات الثابتة كالمضبطة، أو الديبلوماسية البرلمانية، أو المجتمع البرلماني، أو الصفحات الداخلية الأخرى، وتفيد جميعها في التعرف على درجة الأهمية النسبية الخاصة بالموضوعات التي تم تحليلها.

أساليب إبراز الموضوعات الصحفية في الدستور:

ونعني بها الأساليب التي تستخدمها الصحيفة لإبراز الموضوعات المهمة، التي تستخدمها صحيفة الدستور لرفع شهية القراء للإقبال عليها، والتأثير فيهم أو خلق انطباع بأهمية الموضوعات ومنها:

أ – استخدام الألوان: هناك لونان الأبيض والأسود، أو إضافة لون أو أي ألوان حيث لكل لون معنى إضافي، فالأحمر للنشاط أو للإثارة أو القوة أو القتال أو العنف على سبيل المثال، والأسود للحزن، والأزرق والأخضر والبنفسجي وهي من الألوان التي تريح العين، وتبعث الهدوء في النفس، وتساعدت على التفكير والتركيز، وهكذا فلكل لون تأثيره الخاص، وهناك ارتباط للألوان بالتأثيرات النفسية المطلوبة لدى القراء، كي تحقق مزيداً من الانتباه والتركيز في حالة استخدام الألوان عند نشر الموضوعات الصحفية المختلفة، سواء استخدمت هذه الألوان في الصور المصاحبة للموضوعات أم عناوينها.

ب – استخدام العناوين ومنها العنوان الرئيسي، أو الدائري «المناشيت»، والتمهيدي والمكمل والفرعي، وتستخدم في إبراز أو لتمهيد الموضوعات الصحفية المنشورة أو لتوضيحها أو لتأكيدها.

ج – استخدام الصور وأساليب عرضها، التي تستخدم لجذب انتباه القارىء وإثارة اهتمامه وتحريك مشاعره، وتفيد في توضيح الموضوعات أو تفسيرها وتأكيد معانيها، حيث تقدم المضمون

في وضوح ويسر ودونما إجهاد للقارىء، فقد تقدم في صورة للحظة خاطفة ما لا يستطيع كتاب أن يقدمه في مائة صفحة(١).

د – الرسوم أو الخرائط أو الوثائق أو الجداول وغيرها مما يستخدم في توضيح الموضوعات المنشورة أو إبرازها.

– **المساحة التي تحتلها الموضوعات المنشورة:** حيث تشير المساحة المخصصة للموضوعات إلى أهميتها ومدى الاهتمام بها من قبل الدستور، وكلما زادت المساحة المخصصة للموضوع المنشور كان ذلك دليلا على زيادة الاهتمام به.

وقد قام الباحثان بتحليل الموضوعات والمواد المنشورة في عينة الأعداد الصادرة من جريدة الدستور (متن – صورة) وتفريغها في استمارة تحليل المحتوى، التي تشكل الإطار المحدد لتسجيل المعلومات الخاصة بوصف مضمونها، وفي نفس الوقت تحقق الهدف من الدراسة، وتجيب على تساؤلاتها السابق الإشارة إليها.

نتائج الدراسة:

بعد مقابلة المسئولين عن الدستور ومسح كل المواد المنشورة ومتابعة اعداد الصحيفة يتضح أن الدستور صحيفة برلمانية تصدر أسبوعياً فيما عدا الإجازات الرسمية فإنها تحتجب ويصل احتجابها إلى مدة تصل إلى ثلاثين يوما، وذلك بمناسبة فض الانعقاد التشريعي للمجلس، وبدء العطلة البرلمانية، كما تحتجب في العطلات الرسمية الأخرى كغيرها من الصحف الكويتية الأخرى، مما يؤكد افتقاد القراء للصحيفة؛ لأن ذلك يفقدها الوظيفة التي تؤديها كالإعلام عن نشاطات النواب أعضاء مجلس الأمة، وتفسير ما يقومون به، وغيابها أو افتقادها كما يرى القراء أشبه بوضع الإنسان في سجن، خاصة وللصحف مكانة مهمة في حياة قرائها.

ويتولى إصدار الدستور الأمانة العامة لمجلس الأمة الكويتي، وبلغ عدد إصداراتها منذ العدد الأول بتاريخ ٢ يوليو ١٩٩٧ حتى نهاية يونيو عام ٢٠٠٠ مائة وستة وأربعين عدداً، وتهدف الصحيفة إلى دعم الحياة الديمقراطية الكويتية،

(١) داون برادلي، الجريدة ومكانها في المجتمع الديمقراطي، ت. محمود سليمة، طبعة أولى، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ص ١٠٣.

من خلال توفير صحافة متخصصة بالشئون البرلمانية الكويتية في الأساس والعربية والعالمية بدرجة عالية، تبحث في جميع قضايا الساعة، والتي تهم الشارع الكويتي بكافة أفراده، وخصوصاً في تطورات عمليات اتخاذ القرارات بكافة التشريعات والقوانين المنظمة للحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والخدمية بدولة الكويت، ويرأس تحريرها السيد شريدة عبدالله المعوشرجي، ومستشارها الصحفي هو السيد حامد عز الدين صحفي مصري متمرس ذو خبرة طويلة؛ حيث يعمل نائباً لرئيس تحرير كبريات الصحف القاهرية التي تصدر عن دار أخبار اليوم في جمهورية مصر العربية في مجال الفن الصحفي ومقيم في الكويت، ومقرها مجلس الأمة، ويبلغ عدد صفحاتها منذ صدور العدد التجريبي الأولي في الخامس والعشرين من يونيو ١٩٩٧ أربعاً وعشرين صفحة أسبوعياً في حالة عدم انعقاد جلسات مجلس الأمة، وتستقر عند ٣٢ صفحة أسبوعياً في فترات عمل المجلس، تصدر أحياناً ملاحق نصفية «تابلويد» Tabliod باللغتين العربية أو الإنجليزية في بعض المناسبات المهمة، كعقد المؤتمر الخاص بالبرلمان الدولي، أو ندوة العلاقات الكويتية العراقية، وتطبع الصحيفة عشرين ألف نسخة بمطابع جريدة السياسة، تتولى توزيعها شركة المنى للدعاية والإعلان والنشر والتوزيع، على القراء داخل دولة الكويت، حيث تطرح الشركة ما يقرب من ٧٢٪ من النسخ المطبوعة في الأسواق من خلال منافذ البيع المختلفة، وتبلغ ١٤٣٥٠ نسخة تقريباً، وتوزع النسخ الباقية على رحلات الخطوط الجوية الكويتية، والمجالس البرلمانية العربية، وبعض العواصم العربية والأجنبية، ومن أهمها القاهرة وبيروت والدوحة ومسقط ولندن، وهناك ٢٢ موقعاً عربياً ودولياً تعرض صحيفة الدستور على شبكة الإنترنتت العالمية، بوصفها رائدة الصحف البرلمانية في العالم العربي، وهذا إضافة إلى موقعها الأساسي المعروف وهو WWW. aldostoor Com. [١] مما يزيد في سعة انتشارها، ويتضمن موقعها أهم الموضوعات التي تنشرها الصحيفة أسبوعياً، وهذا إضافة إلى النص الكامل لمضبطة جلسة مجلس الأمة التي تعقد يوم الثلاثاء أسبوعيا، في فترات انعقاد المجلس، وتستمر حتى قبل طبع الجريدة

(١) WWW. aldostoor. Com.

بفترة قليلة، وتعرض صحيفة الدستور بأسعار بيع تقل في العواصم المختلفة عن ثمنها بالكويت، التي تباع فيها بمائة فلس كويتي، بينما تباع في لندن بـ (٧٠) فلسا إنجليزيا تقريباً، وفي القاهرة تباع بجنيه مصري واحد، والدوحة بريال قطري، والأردن بمائتي وخمسين فلسا، والمنامة بمائتي فلس ومسقط ٢٠٠ بيسة.

مهام الصحيفة:

تشير الدراسات السابقة إلى أن وظائف الصحافة تنمو وتزدهر بتعدد المراحل التاريخية التي يمر بها المجتمع، حيث تضيف كل مرحلة تاريخية أخرى وظائف جديدة للصحافة لتلبي احتياجات التطور الذي يحققه المجتمع خلال هذه المرحلة التاريخية[١]، ففي البداية كانت صحف الكويت الأولى ذات رسالة إصلاحية تدعو إلى إزالة ظلام الجهل والجمود الفكري، ولعل طبيعة المرحلة التي ظهرت فيها الصحافة ذات الطابع الأدبي الثقافي لم تكن تعطي الأبعاد السياسية أهمية أولية فحرص رائدها الشيخ عبدالعزيز الرشيد على أن تأخذ موقفه بين دعاة الإصلاح، ولم تكن عنايته بإصدار المجلات المتعاقبة إلا وسيلة نقل من خلالها إشعاعات التقدم والوعي على أسس إسلامية إلى أكبر عدد من الناس يستطيع أن يتصل بهم[٢]، وهكذا نشأت الصحافة الكويتية في كنف الأدباء والمصلحين معتمدة على المقال والرأي ثم كانت كذلك بعدها صحافة الخمسينات، التي تعد أخصب المراحل المؤثرة في مسيرة الثقافة والصحافة حتى اليوم، كما كانت وسيلة للدعاية السياسية، حيث فتحت الباب على مصراعيه لأصحاب الأقلام المختلفة للتعبير على آرائهم وأفكارهم واقتراحاتهم للتوجيه والتثقيف، في مناخ صحي وحرية ذاتية بعيدا عن المهاترات والمصالح الخالصة، إضافة إلى كونها مرحلة تمهيدية لصحافة الكويت الحديثة، وقامت دعامة التحرير فيها على المقال لمعالجة المشاكل المحلية والقضايا العامة، ومع

(١) د. فاروق أبو زيد، مدخل إلى عالم الصحافة، القاهرة، عالم الكتب، ١٩٨٦، ص ٨٥.

(٢) د. محمد حسن عبدالله، الصحافة والصحفيون في الكويت، دعوة الأصالة والبناء والديمقراطية، الكويت، ذات السلاسل، ١٩٨٦، ص ٤٤.

بداية الستينات وبعد الاستقلال شهدت الكويت بشائر نهضة صحفية حقيقية، فتحولت من صحافة محلية صرفة إلى صحافة تطمح أن توزع خارجها، فبدأت الصحف الكويتية تهتم بالجانب الإخباري العربي والعالمي، وتسعى لتغطية الأحداث الدولية والأنباء المهمة باشتراكها في وكالات الأنباء العالمية، وإيفادها لمندوبيها إلى مواقع الأحداث، أو اعتماد مراسلين لها في العواصم الكبرى، وتحولت صحافة الكويت إلى صحافة إخبارية، يصدرها مهنيون، يهتمون بالخبر باعتباره أساس كل الفنون الصحفية، وفي تلك المرحلة كان للصحف اليومية دور كبير في توعية أبناء المجتمع الكويتي من مواطنين ومقيمين، وتعريفهم بنظامه الديمقراطي ومؤسساته التشريعية وبالأخص مجلس الأمة، وكانت الصحف والمجلات اليومية تقوم بدور مهم في نشر وقائع جلساته أولا بأول، وكان القراء يتابعون نشاطات المجلس وأعضائه من خلال الصحف المحلية، وكان يلاحظ الإقبال على أعداد الصحف التي تصدر عقب جلسات المجلس لإقبال القراء على التعرف على مواقف النواب وما يقولونه تعليقاً على القوانين والاستجوابات أو الأسئلة وغيرها من الأحداث التي يناقشونها تحت قبة البرلمان.

دعم الديمقراطية:

أكد اجتماع مؤتمر جدة الذي عقد في الفترة بين ١٣ – ١٥ أكتوبر ١٩٩١ في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية، وشهده أمير الكويت وولي عهدها، وكافة أفراد الأسرة الحاكمة، ومجموعة كبيرة من نخبة وصفوة أبناء المجتمع الكويتي بما فيهم من نواب ومسئولين، تم خلاله إصدار بيان مشترك أكد التمسك بالدستور، وعودة الحياة النيابية بعد تحرير الكويت، وتم انتخاب أعضاء مجلس الأمة ١٩٩٢ بعد تحرير الكويت، والذي يُعَدُّ المجلس السابع في تاريخ الحياة النيابية فيها، واتجه المجلس إلى الاهتمام بالإعلام عن نشاطه، ومد الجسور مع وسائل الإعلام الوطنية المختلفة سعيا للوصول إلى أبناء المجتمع وربطهم مع مؤسستهم التشريعية، وزرع الإيمان في نفوسهم بحتمية وجود هذه المؤسسة لتحقيق الاستقرار الداخلي وضمان مشاركتهم في شئون دولة الكويت والتخطيط لمستقبلها، وخاصة بعد

فترتي الحل غير الدستورتيين اللتين مرت بهما التجربة الكويتية البرلمانية، وبعد التجربة المريرة التي عاشها الشعب الكويتي أثناء العدوان العراقي على دولتهم، والتي أثبتت بل أكدت أن التماسك والترابط بين الحاكم والمحكوم كانت أهم أسباب عودة الكويت إلى شرعيتها الدستورية، وهكذا نشأت وظيفة جديدة تختص بالتسويق للمشاركة الشعبية وحتميتها لاستقرار الكويت وضمان مستقبلها، ورغم الصعوبات والعوائق الكثيرة، ومنها عدم إيمان البعض بالمشاركة الشعبية، فإنَّ المجلس أهتم بتوثيق العلاقة مع الصحافة المحلية، وتسهيل مهمة مندوبيها داخل أروقة المجلس مع توفير احتياجاتهم من وسائل الاتصال الحديثة بصحفهم لنقل رسائلهم عبر أجهزة الفاكس أو التصوير وغيرها.

كما كان إصدار الدستور لزيادة قنوات الاتصال، ومد جسور التواصل مع أبناء المجتمع، لمزيد من العناية بالشئون البرلمانية، ولتكون نافذة يطل منها أبناء المجتمع على هذه المؤسسة الدستورية، ومن خلالها يطلعون على نشاط نوابهم ويتابعون عن قرب مواقفهم وأطروحاتهم وبواسطتها أيضا ينقل النواب آراءهم وأفكارهم إلى ناخبيهم.

وتسعى الدستور إلى دعم الحياة الديمقراطية الكويتية من خلال ما تقدمه من مواد صحفية تهتم بالحياة النيابية، وتعكس علاقة مجلس الأمة بالحكومة، وكل ما يطرح في مجلس الأمة من أسئلة وردود ومقترحات ومحاورات ونشاطات تتناول قضايا الساعة، إضافة إلى الدراسات والبحوث المرتبطة بالنشاط النيابي، إضافة إلى أخبار وقضايا البرلمانات العربية والعالمية، وهكذا نلاحظ أنه رغم قصر عمر الدستور فإن لها خطاً واضحاً ورؤية متميزة.

الأشكال الصحفية المستخدمة في الدستور:

يتم عرض الموضوعات الصحفية المنشورة في جريدة الدستور من خلال أشكال أو فنون صحفية مختلفة كالأخبار News والماجريات والمقالات الافتتاحية ''Lcading Articels'' وفن العمود Column أو الأحاديث الصحفية Interviews والتحقيقات Reportages والتحليلات والدراسات الصحفية والصور والرسوم والإعلانات Advertising وبلغت الأشكال الصحفية المستخدمة على النحو التالي في جدول رقم (١):

جدول رقم (١)

يوضح الأشكال الصحفية المستخدمة في جريدة الدستور

الأشكال الصحفية	عددها	نسبتها	المساحة الصحفية
(١) الأخبار الصحفية	١٢٨٨	٦٢,٦٪	٤٠,١٪
(٢) الماجريات البرلمانية	٣٤	١,٧٪	٣٢٪
(٣) الافتتاحيات والأعمدة الصحفية	٦٠	٢,٩٪	١,٧٪
(٤) التحقيقات الصحفية	٣٦	١,٧٥٪	٥,١٪
(٥) الأحاديث الصحفية والندوات	٣٠	١,٥٪	٤,٢٪
(٦) الإعلانات	٣٠	١,٥٪	١,٠٠٪
(٧) أشكال صحفية أخرى	٥٧٨	٢٨,١٪	١٦,٠٠٪

وتجسدت هذه الأشكال في ٢٠٥٦ مادة صحفية، هذا إضافة إلى ١٥٤٨ صورة صحفية ورسوماً أو خرائط مصاحبة للمواد الصحفية، وبلغت نسبتها إلى إجمالي مساحة الأشكال الصحفية ٢٨٪ من مساحة الصحيفة، أما من حيث العدد فتشكل ٤٢٪.

الطابع الاخباري للدستور:

تشير نتائج الدراسة إلى أن صحيفة الدستور تهتم بالطابع الإخباري والمتخصص، حيث يزداد الشكل الإخباري فيها بصورة واضحة، وتشكل الأخبار مساحة كبيرة على صفحات أعدادها بما يزيد عن ٤٠٪ من حجم العينة، وتصل إلى ٥٠٪ في بعض أعدادها، حتى أنها تشغل ١٦ صفحة تقريبا للعدد الواحد.

ومن جهة أخرى تشغل الأخبار معظم الصفحات الأولى لكونها واجهة الصحيفة، وبنسبة تصل إلى ٧١,٦٥٪ من مساحتها، حيث بلغت المساحة التي تشغلها الأخبار في الصفحة الأولى في أعداد العينة ١٠٨٣٥٦٢,٩٥ سم٢، وبنسبة تصل إلى ٧١,٦٥٪ من مساحة الصفحات الأولى في العينة، مما يؤكد أهمية الأخبار للصحيفة، كذلك تشكل الأخبار نسبة كبيرة من مساحة الصفحات الأخيرة، حيث بلغت خلال الأعداد في العينة المختارة ١٧٢٧٨٥,٦ سنتيمترا مربعاً، وبما تشكل

٧٨٪ من مساحتها، وبما يؤكد أن المادة الإخبارية تطغى على بقية المواد الأخرى في الصفحات الأولى والأخيرة.

وتتنوع الأخبار المنشورة في أعداد الدستور حسب موقعها، فهناك ٢٣٦ خبرا منشورا في الصفحتين الأولى والأخيرة في أعداد العينة المختارة تمثل ١٨,٣٪ من إجمالي الأخبار المنشورة في كل الأعداد، وعددها ١٢٨٨ خبرا، بينما تبلغ الأخبار المنشورة في الصفحات الأولى وحدها ١٣٦ خبرا تشكل ١٠,٦٪ تقريباً بينما بلغت الأخبار المنشورة في الصفحات الأخيرة مائة خبر، نسبتها ٧,٨٪ من إجمالي الأخبار المنشورة في العينة المختارة ويوضحها الجدول رقم (٢) التالي:

جدول رقم (٢)

يوضح توزيع الأخبار المنشورة في جريدة الدستور

توزيع الأخبار	عددها (ك)	نسبتها
أخبار الصفحة الأولى	١٣٦	١٠,٦٪
أخبار الصفحة الأخيرة	١٠٠	٧,٨٪
أخبار الصفحات الداخلية	١٠٥٢	٨١,٦٪
إجمالي الأخبار المنشورة	١٢٨٨	١٠٠٪

وتتميز أخبار الصفحة الأولى بالأهمية والدلالة والقرب والحداثة والضخامة والإثارة والصراع والمنافسة والتشويق، وتتفق مع سياسة جريدة الدستور العامة، ويغلب عليها الطابع الجاد، بينما يغلب على أخبار الصفحة الأخيرة الطرافة والتشويق، وتتنوع الأخبار الصحفية المنشورة في الدستور وفقا لمضمونها، حيث نجد الخبر السياسي والبرلماني والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والعلمي والديني وأخبار الجرائم وغيرها، وتزداد وقائع وأحداث الأنشطة البرلمانية حيث تتصدر قائمة أخبار الدستور، وبنسبة تزيد عن ٤٩٪ بين مجموع الأخبار المنشورة في أعداد جريدة الدستور عينة الدراسة، تليها الأخبار السياسة بنسبة ٢١,٦٪، ثم الأخبار الاجتماعية بنسبة ١٥,٤٪، والأخبار التي تهتم بالأنشطة الثقافية بنسبة ٣,٨٪، وكذلك التي تهتم بالنشاط الاقتصادي بنسبة ٣,٨٪، وتحظى الأخبار العسكرية

١,٨٪ من مضمون الأخبار المنشورة، بينما تتساوى نسبة الأخبار العلمية والدينية حيث تحظى كل منها بنسبة تقدر بـ ٩,٠٪ أما فئة أخرى فتشمل ٣,٤٪ تقريبا وتشمل الأخبار الأخرى كأخبار الجريمة والجاسوسية والأخبار الرياضية وغيرها، كالتي تجمع أكثر من تصنيف كما في الجدول رقم (٣) التالي:

جدول رقم (٣)

يوضح نوعية الأخبار حسب مضمونها

تصنيف الأخبار	عددها	نسبتها
أخبار برلمانية خالصة	٦٣٦	٤٩,٤٪
أخبار سياسية	٢٧٨	٢١,٦٪
أخبار اجتماعية	١٩٨	١٥,٤٪
أخبار ثقافية	٤٩	٣,٨٪
أخبار اقتصادية	٣٦	٢,٨٪
أخبار عسكرية	٢٣	١,٨٪
أخبار علمية	١٢	٩,٠٪
أخبار دينية	١٢	٩,٠٪
أنواع أخرى	٤٤	٣,٤٪
إجمالي	١٢٨٨	١٠٠٪

من جهة أخرى تتنوع الأخبار حسب موقعها الجغرافي، فهناك الأخبار الوطنية والخليجية والعربية والإسلامية والعالمية، وجاءت الأخبار الوطنية في مقدمة الأخبار التي اهتمت الجريدة بنشرها بنسبة ٥٥,٨٪، بينما جاءت الأخبار العالمية في المرتبة الثانية بنسبة ٢٣,٤٪ تقريباً، وجاءت الأخبار العربية في المرتبة الثالثة بنسبة ٣,١٪، ثم الأخبار الخليجية بنسبة ٢,٨٪، وبلغت نسبة الأخبار الأخرى التي تجمع بين أكثر من موقع جغرافي من هذه الأخبار ١٦,٩٪ كما في الجدول رقم (٤) التالي:

جدول رقم (٤)
يوضح تصنيف الأخبار المنشورة جريدة الدستور حسب موقعها

الأخبار	تكرارها	نسبتها
الأخبار الوطنية	٧١٩	٪٥٥,٨
الأخبار الخليجية	٣٦	٪٢,٨
الأخبار العربية	٤٠	٪٣,١
الأخبار العالمية	٣٠١	٪٢٣,٤
أخرى	١٩٢	٪١٤,٩
إجمالي الأخبار	١٢٨٨	٪١٠٠

كذلك تتنوع الأخبار فمنها الأخبار الصحفية المصورة والأخبار غير المصورة، حيث تبلغ إجمالي الأخبار المصورة ٧٦٠ خبراً تشكل ٥٩٪ منها، بينما تبلغ الأخبار غير المصورة ٥٢٨ خبرا نسبتها تقريباً ٤١٪ منها، وهذا ما توضحه نتائج الجدول رقم (٥) على النحو التالي:

جدول رقم (٥)
يوضح نوعية الأخبار المصورة وغير المصورة المنشورة في الدستور

الأخبار	تكرارها	نسبتها
المصورة	٧٦٠	٪٥٩
غير المصورة	٥٢٨	٪٤١
إجمالي	١٢٨٨	٪١٠٠

من جهة أخرى تتنوع الأخبار الصحفية المنشورة في جريدة الدستور وفقاً لمصدرها المعلن، وبلغت الأخبار التي أعلنت الجريدة مصادرها ٦٨٢ خبرا، تبلغ نسبتها ٥٢,٩٥٪ من بين الأخبار المنشورة، بينما هناك ٦٠٦ خبر لم يذكر فيها مصدر الخبر، وتشكل نسبة ٤٧,٠٥٪ وهي نسبة كبيرة كما في الجدول رقم (٦) على النحو التالي:

جدول رقم (٦)
يوضح نوعية الأخبار حسب مصدرها

الأخبار	تكرارها	نسبتها
ذات مصادر معلومة	٦٨٢	٪٥٢,٩٥
لم تذكر مصدر الخبر	٦٠٦	٪٤٧,٠٥
إجمالي	١٢٨٨	٪١٠٠

وهنا نؤكد أنه يجب تحديد مصادر الأخبار قدر الإمكان، حتى تبقى الصحيفة صادقة وفيه لمهمتها الأخبارية، وأن تذكر مصدر أو مصادر الخبر الذي تقدمه، ويكون مصدر الخبر مباشراً أو غير مباشر، ونعني بالمصدر المباشر المصدر الذي تكون الدستور قد اتصلت به مباشرة مثل تصريح رئيس مجلس الأمة السيد أحمد السعدون، أو يركز بيان مجلس الأمة، أو تؤكد وزارة الداخلية.. إلخ، أما المصدر غير المباشر الذي نقل الحدث أو الخبر، وأخذته جريدة الدستور من هذا المصدر، فمثل نقلت وكالة الأنباء الفرنسية أو أذاع راديو الرياض، أو نقلت شبكة الأخبار الأمريكية CNN.. إلخ، كذلك هناك المصدر المحدد ونعني به المصدر الذي يشار إليه اسميا مع ذكر اسمه ولقبه حينما يكون شخصاً، أما المصادر غير المحددة فهي التي يشار إليها بكناية اصطلح عليها، وتنسب إلى كيانات مغفلة مثل مصادر حكومية أو مطلعة أو عليمه، كما يمكن ألا تكون منسوبة لمصدر، أو التي لا يمكن الإشارة لمصدر قائلها، أو المؤسسة التي ينتمي إليها، كأن يقال من مصادر غير رسمية، أو المراقبين أو مصادر عليا أو موثوقة، أو في الأوساط الدبلوماسية دون تحديد البلد أو الجهة، ويقال في العرف الأمريكي إن مصدر هذه الأخبار يتكلم في الخفاء Deep Back Ground بدون أي إسناد للخبر الصحفي، ولو غير مباشر وبدون أي استشهاد، وتتحمل الصحيفة مسئولية تقييم هذا المصدر، مع الإشارة له بصيغة تتناسب مع درجة مصداقيته، وتبلغ تكرارات الأخبار المباشرة ٤٥١ خبرا نسبتها ٦٦,١٣٪ منها ٣١٣ خبراً محليا تشكل نسبتها ٦٩,٤٪ من الأخبار المنشورة، بينما تبلغ

الأخبار الخارجية ذات المصادر المباشرة التي نقلت الحدث ١٣٨ خبرا تشكل نسبتها ٣٠,٦٪ منها كما في الجدول رقم (٧) على النحو التالي:

جدول رقم (٧)
يوضح مصادر الأخبار حسب موقعها (داخلي – خارجي)

مصادر الأخبار	تكرارها	نسبتها
أخبار محلية	٣١٣	٦٩,٤٪
أخبار خارجية	١٣٨	٣٠,٦٪
إجمالي	٤٥١	١٠٠٪

من جهة أخرى بلغت الأخبار ذات المصادر غير المباشرة ٢٣١ خبرا نسبتها ٣٣,٨٧٪ كما في الجدول رقم (٨) على النحو التالي:

جدول رقم (٨)
يوضح أنواع المصادر الإخبارية

الأخبار	تكرارها	نسبتها
مصادر مباشرة	٤٥١	٦٦,١٣٪
مصادر غير مباشرة	٢٣١	٣٣,٨٧٪
إجمالي	٦٨٢	١٠٠٪

من جهة أخرى تنوعت مصادر الأخبار حيث نجد مصادرها المختلفة ١١٢ خبرا جاءت عن طريق وكالات الأنباء سواء كانت عربية أو عالمية، بصورة أو برقية، ومنها رويتر والوكالة الفرنسية واليونيتدبرس الأمريكية ووكالة الأنباء الكويتية (كونا) وغيرها نسبتها ٤٨,٥٪، أما أخبار الدوريات العالمية أو العربية ومنها نيوزويك News Week ولوموند Le Mond وصاندي تايمز Sunday Times والأهرام وغيرها فجاءت في المركز الثاني حيث كانت مصدراً لـ [٨٠] خبراً تقريباً نسبتها ٣٤,٦٪، و٣٩ خبرا لمصادر أخرى غير مباشرة ومنها الإذاعات العربية والعالمية أو القنوات التليفزيونية وغيرها نسبتها ١٦,٩٪ كما في الجدول رقم (٩) التالي.

جدول رقم (٩)
يوضح أنواع المصادر غير المباشرة

مصادر الأخبار	تكرارها	نسبتها
وكالات الأنباء	١١٢	٪٤٨,٥
الصحف والدوريات	٨٠	٪٣٤,٦
مصادر أخرى	٣٩	٪١٦,٩
إجمالي	٢٣١	٪١٠٠

من جهة أخرى بلغت الأخبار محددة المصدر، والتي ذكر فيها اسم المصدر ووظيفته ٣٩٠ خبرا نسبتها ٥٧,١٨٪، بينما بلغ عدد الأخبار غير المحددة ٢٩٢ خبرا نسبتها ٤٢,٨٢٪ من بين الأخبار المنشورة كما في الجدول رقم (١٠) التالي:

جدول رقم (١٠)
يحدد المصادر الإخبارية بدقة

الأخبار	تكرارها	نسبتها
محددة المصدر	٣٩٠	٪٥٧,١٨
غير محددة المصدرة	٢٩٢	٪٤٢,٨٢
إجمالي	٦٨٢	٪١٠٠

ونشير إلى أن استعمال المصادر غير المحددة قد يكون بدافع حمايتها، فكم من المصادر ليس بوسعها بسبب المراكز التي تشغلها أن تعرف نفسها بشكل واضح، لهذا أصبح من المألوف استخدام عدد من المصطلحات غير المحددة.

مهام «الدستور» بين الشكل والمضمون:

تهتم الدستور بالشئون البرلمانية بشكل أساسي لترصد نشاط نواب الأمة في كل الميادين وتتابع عن قرب مواقفهم وأطروحاتهم، وتنقل دور الوفود البرلمانية

الكويتية في مختلف المؤتمرات البرلمانية على المستوى العالمي أو العربي أو الإسلامي، بهدف دعم القضايا الكويتية داخلها، إضافة إلى الاهتمام بقضايا المواطن في كل المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية والرياضية والدينية، ونشر الدراسات المتخصصة المرتبطة بأهم القضايا التي تشكل الرأي العام على الساحة الوطنية، والتعريف بالحياة البرلمانية في مختلف بلاد العالم، ومحاولة الاستفادة من إيجابياتها وتجاربها السابقة، وربط القراء بتراث الكويت الحضاري وحياتها الديمقراطية، وشخصياتها الرائدة في العمل النيابي على مر السنين، وتقديم المزيد من الجرعات الثقافية البرلمانية، كما تهتم بالأدب المتمثل في بعض ألوان الشعر والنثر السياسي، كما تهتم بنشر المصطلحات والمفاهيم البرلمانية، وترصد حركة المجتمع البرلماني الوطني أو الخليجي أو العربي أو الإسلامي أو العالمي، إضافة إلى الاهتمام بالتجارب الرائدة، كما بدأت في الاهتمام مؤخراً بالتسلية والترفيه لكونها من الوظائف الإعلامية المطلوبة، لكون الترفيه وخصوصاً المفيد للقراء الذي يحتاجون باستمرار إلى لحظات من الترويج لتجديد نشاطهم، والهروب من مشاكل حياتهم اليومية، وتشير الدراسات السابقة إلى أن أركان وفقرات التسلية والترفيه في مختلف الصحف تستأثر باهتمام نسبة كبيرة من قرائها، مع الاستفادة من أسلوب المسابقات الصحفية، والذي يخلق مناخاً صحياً للمنافسة بينهم، ولجوء الصحيفة إلى نشر القصص التي تحظى باهتمام القراء لأنها تمس صميم حياتهم، وتهدف إلى شغل أوقات فراغهم وتسليتهم إضافة إلى الاهتمام بالتوجيه الاجتماعي من خلال الفعل والحوار اللذين ينمان عما تضطرب به نفوس القراء، فهي تروج عنهم وتستريح إليها عقول القراء وقلوبهم وتساعدهم على فهم أنفسهم، وتساعد في تقليل الضغوط في حياتهم ومواجهة التوتر النفسي وتخفف من الانفعالات المكبوتة لديهم، وغطتها من خلال ٢٠٥٦ مادة صحفية، وتنوعت الأنشطة التي غطتها الدستور من خلالها على الموضح في جدول رقم (١١) على النحو التالي:

جدول رقم (١١)

يوضح الأنشطة التي غطتها الدستور خلال فترة الدراسة

النشاط	تكرارات	النسبة ٪
– تعريف بنشاط المجلس ولجانه المختلفة.	٥٠٠	٢٤٪
– رصد نشاط نواب الأمة في الداخل	٥٥٠	٢٦,٧٪
– متابعة الوفود البرلمانية خارج الكويت.	٢٠٠	٩,٧٪
– زيارات شخصيات ووفود برلمانية من الخارج.	١١٠	٥,٤٪
– قضايا عالمية.	١٠٠	٤,٩٪
– قضايا المواطن المختلفة.	١٢٠	٥,٨٪
– ربط القراء بتراث الكويت الحضاري.	٦٠	٢,٩٪
– التعريف بالحياة البرلمانية في مختلف دول العالم.	٨٠	٣,٨٪
– عرض نشاط شخصيات رائدة في العمل النيابي.	٥٠	٢,٤٪
– أدب برلماني (نثر – شعر. قصص.... الخ)	٣٦	١,٧٥٪
– مصطلحات ومفاهيم برلمانية.	٢٤	١,١٧٪
– مسابقات برلمانية	٢٢	١,٠٧٪
– مهام أخرى (بريد القراء. إعلان. ديوانيات. تليفونات النواب... الخ).	٢٠٤	٩,٩٢٪

الموضوعات المصورة في صحيفة الدستور:

بلغت نسبة الموضوعات المصورة التي استخدمت الرسوم الإيضاحية والبيانية المنشورة في جريدة الدستور خلال مدة الدراسة ١٤٤٢ موضوعاً، تشكل أكثر من ٧٠,١٪ من إجمالي الموضوعات المنشورة خلال مدة الدراسة وعددها ٢٠٥٦ مادة صحفية، ويوضحها الجدول رقم (١٢) التالي:

جدول رقم (١٢)

يوضح استخدام الصور والرسوم في المواد الصحفية من عدمه

المواد الصحفية	تكرارها	نسبتها
الموضوعات المصورة	١٤٤٢	٧٢,١٪
الموضوعات غير المصورة	٦١٤	٢٩,٩٪
إجمالي	٢٠٥٦	١٠٠٪

منها ٩٢٤ موضوعاً استخدمت الصورة الصحفية الموضوعية أو الشخصية، ونسبتها ٤٤,٩٤٪ بينما استخدم الرسوم التوضيحية والبيانية منها أو الرموز ٥١٨ موضوعاً تقريباً تشكل ٢٥,٩٪ تقريباً منها في الوقت الذي بلغ عدد الموضوعات غير المصورة ٦١٤ موضوعاً تمثل ٢٩,٩٪ من إجمالي الموضوعات المنشورة في الصحيفة كما في الجدول رقم (١٣) على النحو التالي:

جدول رقم (١٣)

يوضح استخدام الصور والرسوم

المواد الصحفية	تكرارها	نسبتها
موضوعات تستخدم الصور الصحفية	٩٢٤	٤٤,٩٤٪
موضوعات تستخدم الرسوم	٥١٨	٢٥,١٩٪
موضوعات خالية من الصور أو الرسوم	٦١٤	٢٩,٩٪
إجمالي	٢٠٥٦	١٠٠٪

من جهة أخرى بلغ عدد الصور المستخدمة في الموضوعات الصحفية على اختلافها في عينة الدراسة ١٥٤٨ صورة مختلفة استخدمت بمصاحبة ٩٢٤ موضوعاً بواقع كل موضوع أكثر من صورة حيث بلغت نسبتها ١,٦٨٪. جاء في مقدمة الصورة المنشورة مع المادة الصحفية المقروءة ٩٣٢ صورة إخبارية أو موضوعية حديثة أو قديمة تشكل نسبتها ٦٠,٢٪ من إجمالي الصور المنشورة، بينما بلغ عدد الصور الشخصية المستخدمة في موضوعات الدستور على اختلافها ٦١٦ صورة شخصية، تشكل نسبتها ٣٩,٨٪ من إجمالي الصور المنشورة في عينة الدراسة، يوضحها الجدول رقم (١٤) التالي:

جدول رقم (١٤)

يوضح أنواع الصور المستخدمة

أنواع الصور	تكرارها	نسبتها
صور موضوعية	٩٣٢	٦٠,٢٪
صور شخصية	٦١٦	٣٩,٨٪
إجمالي	١٥٤٨	١٠٠٪

وبلغ عدد الصور الشخصية المستخدمة ٤٥٠ صورة للنواب الحاليين أعضاء المجلس الحالي المنتخبين والمعينين، تشكل نسبتها ٧٣,٠٥٪، بينها ٢٥٠ صورة أعضاء الحكومة نسبتها ٥٦٪ منها تقريباً و٢٠٠ صورة للنواب تشكل ٤٤٪ من الصور الشخصية المنشورة لهم، و١٦٦ صورة لآخرين كأساتذة الجامعات ونواب ورؤساء المجالس العربية وشخصيات سياسية مهمة، وتشكل نسبتها ٢٦,٩٥٪، كما في الجدول رقم (١٥) التالي:

جدول رقم (١٥)

يوضح أنواع الصور الشخصية المستخدمة

صور شخصية	تكرارها	نسبتها
صور نواب حاليين	٤٥٠	٪٧٣,٠٥
صور آخرين	١٦٦	٪٢٩,٩٥
أجمالي الصور	٦١٦	٪١٠٠

من جهة أخرى بلغ عدد الصور الملونة المستخدمة في الموضوعات المنشورة في جريدة الدستور ٧٠٤ صورة ملونة، تشكل ٤٥,٥٪ تقريباً من إجمالي الصور المنشورة، بينما بلغ عدد الصور غير الملونة (أبيض وأسود) ٨٤٤ صورة، تمثل نسبتها ٥٤,٥٪ من إجمالي الصور المنشورة كما في الجدول رقم (١٦) التالي:

جدول رقم (١٦)

يوضح استخدام اللون في الصور المستخدمة

نوعية الصور	تكرارها	نسبتها
صور ملونة	٧٠٤	٪٤٥,٥
صور أبيض وأسود	٨٤٤	٪٥٤,٥
إجمالي	١٥٤٨	٪١٠٠

وللألوان أهمية واضحة حيث تؤدي إلى تزايد الاهتمام بها، والإحساس بأهميتها في نقل الأفكار بطريقة سهلة وواضحة ومفهومة لدى جميع فئات الجمهور، حيث تضفي الألوان مزيداً من الواقعية على الصور المنشورة، كما تزيد من فاعليتها في عمليات جذب الانتباه والتأثير، وتساعد في استيعاب تفاصيل الصور المنشورة، حتى إنَّ الباحثين يؤكدون على أهمية استخدام الصور الملونة في

الموضوعات السياسية[١] بدلا من الصور غير الملونة، وقديما نصح المستشارون الرئيس الأمريكي رونالد ريجان بأهمية استخدم الصور الملونة والتي تضفي عليه شباباً، وتقلل من عمره بما لا يقل عن عشر سنوات، وتشير الدراسات الإعلامية السابقة التي أجرتها إحدى الصحف الأمريكية إلى أن إضافة اللون إلى المواد الصحفية، ومنها الإعلان على سبيل المثال يؤدي إلى زيادة درجة جذب الانتباه بين القراء الذكور بنسبة بلغت ١٢٥٪، بينما بلغت النسبة بين الاناث ٧٦٪[٢].

وبتوزيع الصور المنشورة على الفنون الصحفية للدستور تشير نتائج الدراسة إلى أن الأخبار جاءت في مقدمة المواد التي صاحبتها صور صحفية،، حيث استحوذت على ٨٧٥ صورة خبرية، تأتي في المركز الأول، وتشكل نسبتها ٥٦,٥٪ من إجمالي الصورة المنشورة وغطت ٧٦٠ خبرا، بواقع صورة أو أكثر للخبر الواحد وبنسبة تصل إلى ١,٢٪ صورة تقريباً، بينما هناك ٤٨٠ صورة للماجريات، تشكل نسبتها ٣١٪، وتأتي في المركز الثاني، ثم ١٥٠ صورة تخص التحقيقات الصحفية وتشكل ٩,٧٪، ثم ٤٠ صورة للأحاديث والمقابلات وتشكل ٢,٦٪ من المنشورة، و٣ صور نسبتها ٢,٠٪ تقريباً للفنون الأخرى كالمقال وغيرها كما في الجدول رقم (١٧) التالي:

جدول رقم (١٧)

يوضح توزيع الصور على الموضوعات الصحفية

الصور المستخدمة في الموضوعات الصحفية	تكرارها	نسبتها
الصور الإخبارية	٨٧٥	٥٦,٥٪
الماجريات البرلمانية	٤٨٠	٣١,٠٠٪
التحقيقات الصحفية	١٥٠	٩,٧٪
الأحاديث والمقابلات	٤٠	٢,٦٪
صور أخرى	٣	٢,٠٪
إجمالي	١٥٤٨	١٠٠٪

(١) د. فؤاد أحمد سليم، العناصر التيبوغرافية في الصحف المصرية، دكتوراه غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ١٩٨١.

– د. محمد معوض، الخبر التليفزيوني: من المصدر إلى الشاشة، القاهرة، دار الفكر العربي، د.ص ١٥.

(٢) د. سمير حسين، الإعلان، مرجع سابق ص ٣٨٧.

وتلعب هذه الصور والرسوم دورها في تبسيط الموضوعات الصحفية وتجسيدها، أو إبرازها وجعلها أسهل فهما، وأكثر جذباً واستثارة لاهتمامات القراء، فالصور والرسوم أبلغ في التعبير من آلاف الكلمات، حيث تثري الموضوعات الصحفية وتزيد في وضوحها، وتدعو إلى ضرورة الاهتمام بها وتوظيفها لإثرار الموضوعات المنشورة وتبسيطها وتوضيحها، إضافة إلى أنها وسيلة من وسائل التعبير الجمالي، التي تسعى فيها الصحيفة إلى تأكيد الموضوعات عن طريق الصور والرسوم، وبما يسهم في تجسيد المعنى المحوري لها، خاصة أن كل التفصيلات يجب أن تنطق بلسان واحد في الفكرة الأساسية والمحورية المراد توصيلها للقارىء، وتصبح الصور والرسوم والبيانات واضحة للعيان، ويصبح القلم أقل المعدات استخداماً.

من جهة أخرى لاحظنا الإسهاب الواضح في استخدام الصور والرسوم لبعض الموضوعات الصحفية، كالماجريات البرلمانية لبعض الجلسات النيابية الخاصة بمجلس الأمة، أو بعض أعمال المؤتمرات العربية والعالمية، وزيادة الصور التي قد تشتت الذهن أو الصور الجامدة والمصطنعة أو المتكلفة، ونؤكد ضرورة استخدام الصور الصحفية التي تجذب انتباه القراء، وتثير اهتمامهم، وتجعلهم يهتمون بمحتواها دون أن تؤذي ذوقهم السليم، إضافة إلى ما تتسم به من حيوية ووضوح، كذلك فإن تباين ظلالها يمكن من الوصول إلى صور شيقة وذات معنى ملىء بالحركة والحياة، من جهة أخرى يجب الاهتمام بتحديد حجم الصور أو مساحتها، وذلك على ضوء كثير من العوامل أهمها مضمون الصورة ودلالتها، فإذا كان المضمون قوياً وله قيمته الصحفية أو الإخبارية مثلا وجب أن تكون الصورة كبيرة، كذلك يجب الاهتمام بأسلوب إخراجها؛ لأنها تلعب دورها المهم في تشكيل شخصية الصحيفة، فإذا تعددت الصور المصاحبة للموضوع الواحد فإنه يحسن ترتيبها أفقياً أو رأسياً على أحد جانبي الموضوع أو على جانبية وألاَّ تنشر مبعثرة، مع عدم المبالغة في استخدام الصور وخصوصاً الشخصية، مع الاهتمام بوضع الجداول التي تفصل بينها أو يمكن تفريغها[1].

(١) د. سمير حسين، الإعلان، مرجع سابق، ص ٤٩٠.
– د. فؤاد سليم، مرجع سابق.
– د. تيسير أبو عرجة، مرجع سابق، ص ١٥٦.

كذلك يجب الاهتمام بالكلمات التي تستخدم في توضيح الصور والرسوم وشرحها من خلال كلام الصورة Caption، وأن توضع الكلمات في موقع مناسب للصور المختلفة أسفلها أو بجوارها، إضافة إلى الاهتمام – بإيجار – بمعاني هذه الكلمات ودلالتها بحيث تحقق الهدف المطلوب من وراء نشرها.

الماجريات البرلمانية سمة من سمات الدستور:

لعل ما يميز الدستور تقديمها للماجريات البرلمانية، وتعنى بما يحدث في جلسات المجلس وتحت قبة البرلمان، لتغطي مناقشاتها، وتستعرض أقوال النواب وأطروحاتهم، وتهتم بجدول أعمال المجلس، والقرارات التي تصدر عنه، تفصلها لكنها تلتزم في طرحها بالبعد الإخباري، فتقدم ما يهم غالبية القراء من وقائع وأحداث الجلسات، ويشير بعض مؤرخي الصحافة البرلمانية إلى أهمية الماجريات التي تهتم بالعرض الإخباري المفصل، الذي يهم القراء ويفيدهم، ويبذل محررو الدستور جهوداً كبيرة في هذا المجال لا تقف عند حد الوصف، وتقدم الماجريات البرلمانية في جريدة الدستور تحت عنوان المضبطة، إضافة إلى أعمال المؤتمرات البرلمانية العربية أو العالمية، وأعمال اللجان المختلفة لمجلس الأمة، وبلغ عددها ٣٤ موضوعاً صحفياً منشوراً في الدستور خلال أيام الدراسة، تشغل مساحة تصل إلى ٣٢٪ من صفحات الجريدة خلال أيام الدراسة، وتحتل مساحة كبيرة من صفحات الدستور تصل في بعض أعدادها إلى عشر صفحات أو أكثر، حتى إن المضبطة أو ما يعرف بالماجريات البرلمانية تميز الدستور عن غيرها من الصحف الكويتية اليومية الأخرى، والتي لا يتسع فيها المجال لتقديم مضبطة الجلسة، خاصة أنها تزخر بكثير من الفنون والأشكال الصحفية الأخرى من مقالات وتعليقات وتحقيقات وأحاديث صحفية وأركان متخصصة وصور وغيرها من الفنون الصحفية الأخرى، التي تميزها عن الدستور.

ويأتي اهتمام الدستور بهذه الماجريات؛ لأنها المتخصصة الوحيدة في الشئون البرلمانية، ورغم أن نشر المضبطة كاملة في الدستور بعد أحد الأشكال الصحفية التي تميزها عن غيرها من الصحف اليومية، فإنَّ نشرها يُعَدُّ من أكبر التحديات التي يواجهها القائمون على الدستور، خاصة أن الدستور تصدر فجر يوم الأربعاء أسبوعياً، وجلسات مجلس الأمة تعقد يوم الثلاثاء، وتستمر إلى ساعة

متأخرة حتى إنها تمتد في بعض الجلسات إلى المساء[١]، هذا إضافة إلى تعدد الأنشطة البرلمانية الأخرى، كالجلسات التي تعقدها لجان المجلس، وتناقش قضايا مهمة على مدار الأسبوع، ناهيك عن أعمال الندوات والمؤتمرات البرلمانية المهمة كالمؤتمر البرلماني العربي أو الدولي، أو الندوات التي يعقدها المجلس، ومنها أعمال ندوة العلاقات الكويتية العراقية، أو هموم الشباب، وتهتم بنشر فعاليتها ووقائعها ومناقشاتها وقراراتها وتوصياتها بالكلمة والصورة.

وتقدم الماجريات البرلمانية في صور ثلاث، تعرف الأولى بالصورة التركيزية، والتي تعرض أهم الأحداث التي وقعت في الجلسات، وأهم الموضوعات والمناقشات مع حذف الأمور التي لا تؤثر فيها بهدف الإيجاز أو التركيز، كما يحدث مع جلسات اللجان المختلفة، أما الثانية فتعرف بالصورة التحليلية، وتحاول تحليل الوقائع التي حدثت، والمناقشات التي دارت أو أثيرت، والقرارات التي اتخذت، وقد يستطرد المحرر فيها ليحلل نفسيات الأعضاء، ويضيف التفصيلات التي تثري الموضوع كاللقطات التي يقدمها، وتعرض للشكليات أو أساليب وتصرفات النواب، وهناك بين الصورتين السابقتين صورة ثالثة يمكن أن تجمع بينهما وهي الصورة المختلطة التي لا تتعمد التركيز أو الإيجاز كما لا تلجأ إلى التفصيل والإسهاب إلا عند الضرورة[٢]، وهي ما نلاحظها عند نشر الصحف الكويتية الأخرى لجلسات المجلس، بينما تنشر هذه الماجريات في الدستور بمزيد من التفصيل والتوضيح والإسهاب خاصة لأنها تنشر كل ما يدور فيها حتى إنهم يسمونها بالمضبطة، ويَعُدَّها النواب صحيفتهم التي يجب أن تبرز نشاطاتهم كاملة، والتي تُعَدُّ على حد قول رئيس تحريرها السيد شريدة المعوشرجي أحد أهدافها، بل الأساس الذي قامت عليه، لكن المشكلة تكمن في الحساسية الشديدة الناتجة عن المنافسة مع الصحف الأخرى في نشر هذه المادة من جهة، وإرضاء النواب وكسب تعاطفهم

(١) شريدة المعوشرجي، قصة الدستور، في ندوة قسم الإعلام حول الدستور ما لها وما عليها، كلية الآداب، جامعة الكويت، في إطار الموسم الثقافي للكلية، الفصل الثاني، العام الجامعي ٩٩/ ٢٠٠٠.
– الدستور، العدد ١٢٨ الصادر في ١٦/ ٢/ ٢٠٠٠، ص ٢٧.

(٢) د. محمود فهمي، مرجع سابق، ص ٢٤٦ – ٢٤٨.

وتأييدهم لصحيفتهم من جهة أخرى، مما يجعل القائمين عليها يعملون كالبهلوانات التي تمشي على الحبال المعلقة في الهواء لو غفلت عن توازنها لحظة فإنها ستهوى أرضاً.

قصور الرأي في جريدة الدستور:

تشير نتائج الدراسة التحليلية إلى قصور الرأي بمختلف أنواعه في جريدة الدستور، ويتضح ذلك من قلة المساحة المخصصة للمقالات الصحفية المنشورة فيها بالقياس إلى بقية الفنون والأشكال الصحفية الأخرى، والمقال الصحفي في جريدة الدستور نوعان هما المقال الافتتاحي Opening Article الذي يعبر عن رأي وسياسة الصحيفة، والعمود الصحفي Column الذي يعبر عن رأي كاتبه، وتشير الدراسة التحليلية إلى أن المقال الافتتاحي للدستور والمعنون «للدستور كلمة»، والذي يكتبه رئيس التحرير، وكذا فن العمود الصحفي الذي لا يزيد عن ٢,٩٪ من موادها الصحفية المنشورة، ويشغل مساحة محدودة جدا من صفحاتها لا تتعدى نصف عمود في الصفحة الأولى وعمود في الصفحة الأخيرة وتصل نسبتها إلى مساحة الصحيفة ١,٧٪ خلال مدة الدراسة، مما يشير بوضوح إلى قصور الموضوعات والمساحة المخصصة للرأي الذي يُعَدُّ أهم فنون العمل الصحفي.

وبدأت الافتتاحية في عدد الدستور التجريبي في موقع متميز هو الجزء الأعلى شمال الصحيفة، ويشغل مساحة تصل إلى ١٨سم ١٣سم مما أعطى إشارة واضحة لأهمية الافتتاحية التي وضعت أعلى اللافتة في أهم موقع في الصفحة الأولى، لكنه ما لبث أن تغير وضعها في كل أعداد العينة التي تم تحليلها لتأخذ أول عمود في الصفحة الأولى، وبشكل غير منتظم، حتى إننا لاحظنا غياب افتتاحية الدستور في بعض أعدادها بصفة عامة كما في الأعداد التالية ١١١، ١١٢، ١٢٠، ١٣٥، ١٤١، ١٤٤، على سبيل المثال وليس الحصر، مما يدعونا إلى مناشدة المسئولين عن صحيفة الدستور ضرورة الحفاظ على الافتتاحية باستمرار في أعدادها القادمة على اعتبار أنها تعبر عن رأي الصحيفة البرلمانية الوحيدة وعن موقفها تجاه أهم الأحداث والقضايا ذات الاهتمام وعدم الانتظام في تحريرها يعني حرمان قرائها من التعرف على موقفها من القضايا المهمة، من جهة أخرى تركزت الأعمدة الصحفية

على الصفحة الأخيرة إما موزعة على عمودها الأول والأخير وبصورة محدودة جدا، ويبلغ عدد الأعمدة المنشورة في عينة الدراسة ٤٨ عموداً تمثل ٨٠٪ من بين عدد الأشكال الصحفية التي تهتم بالرأي الخاص للنواب وغيرهم في كثير من القضايا، بينما تمثل الافتتاحية ١٢ موضوعاً مختلفا، تمثل رأي الصحيفة فيها وبنسبة بلغت ٢٠٪ لإجمالي الآراء المنشورة وهذا ما يوضحه الجدول رقم (١٨) على النحو التالي:

جدول رقم (١٨)
يوضح أنواع المقالات المنشورة في جريدة الدستور

أنواع المقال	تكرارات	نسبتها
المقال الافتتاحي	١٢	٢٠٪
الأعمدة والزوايا	٤٨	٨٠٪
إجمالي	٦٠	١٠٠٪

كذلك تشير ملاحظتنا المنهجية في هذا الشأن إلى عدم استمرار الأعمدة الصحفية أيضاً، والتي تعبر عن رأي كتابها من النواب في كثير من القضايا وبأسلوب ممتع، يجذب انتباه القراء ويستثير اهتمامهم، ويمتعهم بل ويوجههم في كثير من الأحيان بأسلوب جميل وعبارات رشيقة تعبر عن أفكارهم، ويتضمن سخرية في العرض وخفة في طرح الآراء والأفكار وبدون حد، فهذا يعبر بالزجل أو الكلمة المنظومة، وآخر يعبر بالمنطق، وثالث ينتقد بصراحة ووضوح، بعضهم يستخدم الأسلوب الأدبي في الطرح معتمداً على جمال أسلوبه، وبديع عباراته، موقعاً باسمه أو باسم مستعار أو بالأحرف الأولى من اسمه، ونؤكد ضرورة ثبات الأماكن المخصصة للأعمدة الصحفية، حتى يستطيع قارىء الدستور أن يصل إليها في سهولة ويسر، مع الاهتمام بالقضايا البرلمانية ذات الأبعاد الإنسانية، التي تجذب القراء وتثير اهتمامهم، وإذا كان العمود الصحفي يعبر عن رأي كاتبه، فإن الافتتاحية تعبر عن رأي الصحيفة في القضايا والموضوعات المهمة، والتي تناسب كل عدد، ويعتمد نجاحها إلى حد كبير على اختيار موضوع الافتتاحية، وليس من المعقول أن

يتناول رئيس التحرير موضوعاً بعيداً عن اهتمامات غالبية قراء الدستور، أو لا يحقق هدف الصحيفة، ولا يتمشى مع سياستها التي تُعَدُّ لسان حال مجلس الأمة، ولتعكس بصدق حقيقة الممارسة الديمقراطية في دولة الكويت، وتتناول الافتتاحية أهم قضايا الساعة سواء على مختلف المستويات كالوطني أو الخليجي أو العربي أو العالمي ورأى الدستور فيها ومن الافتتاحيات التي تناولت قضايا داخلية، حنكة القائدة، وأحداث خيطان، المجلس يحرك المادة ١٥٠، تسويق المشاركة الشعبية، شجاعة سياسية، مع الخطاب الأميري... إلخ، ومن القضايا العربية والإسلامية القدس يا عرب، أسد على العرب، ندوة تكشف صدام، خلاص العراق بين بيروت ودمشق كانت الحكاية، الكويت والعراق نظرة من الداخل، العراق شقيق، مواجهة مع طارق عزيز، والحج السياسي محاولة فاشلة، ومن القضايا العالمية العرب في برلين وخطوات نحو التضامن.

وبدأت الافتتاحية في عدد الدستور الأول بدون عنوان، ثم اتجهت بعد ذلك لاستخدام العنوان، وأحياناً نجد الافتتاحية تحتل صفحة داخلية كاملة، خاصة أنه ليس من المعقول أن تحتل الافتتاحية الصفحة الأولى، التي تُعَدُّ واجهة الصحيفة بالكامل، وإنما تكتفي الصحيفة باستخدام الإشارات لمحتوى الافتتاحية ببنط أكبر، كما حدث في بعض أعداد الصحيفة، كما في العدد ٧٨، بعنوان «نواب بغداد يقرعون طبول الغدر» والذي يلائم العنوان الرئيسي للصحيفة «مجلس الأمة والحكومة معا في مواجهة طبول الغدر العراقية» والذي يستخدم اللون الأحمر المثير لأهميته وإثارته لمشاعر جماهير الأمة، كذلك العدد ١٠٠ والتي تصدرته كلمة الدستور بعنوان «بين بيروت ودمشق كانت الحكاية»ونلاحظ استخدام الصورة لإثراء افتتاحية العدد التي نشرت في صفحة الدستور الداخلية الثالثة.

أما فن العمود الصحفي المتمثل في وجهات النظر المطروحة في الصفحات الأخيرة لأعداد الدستور فيتحمل عناوين مختلفة منها دبوس برلماني، أو زهيريات، أمانة الكلمة، رأي نائب، بالشعبي الصريح، زين وشين، وتعرض رؤى ذاتية لكتابها في قضايا مختلفة.

من جهة أخرى تفقد الصحيفة أنواع الرأي الأخرى، والتي لم نجد لها أثراً في أعدادها المدروسة كاليوميات الصحفية، أو الكاريكاتير باعتباره وجهة نظر في قضية من القضايا الهامة ويفوق تأثيره ونتائجه على سائر فنون الصحافة الأخرى، ويلعب دوره المهم في مجال النقد السياسي، ويزدهر في الأجواء التي تسود فيها حرية الفكر والرأي، وتستخدمه الصحافة البرلمانية، ويتسم بأسلوب ساخر يفوق في تأثيره ونتائجه تأثير فنون الصحافة الأخرى بما يقدمه من رسوم تصاحبها تعليقات سريعة وساخرة وجريئة لمجمل الأوضاع السياسية، أو التي تعالج مظاهر الحياة المختلفة داخل وخارج المجتمع الكويتي.

الأحاديث والندوات في جريدة الدستور:

يُعَدُّ الحديث الصحفي أو ما يعرف بفن المقابلة الصحفية Interview واحداً من أهم الفنون الصحفية التي تستخدمها الدستور في عرض موضوعاتها وقضاياها، ويتم من خلال مقابلة مصدر من المصادر المهمة، والتحاور معه بهدف الحصول على معلومات جديدة، تجيب على تساؤلات الصحيفة، أو بغية التعرف على وجهة نظر الشخصية المهمة في قضية تهم قراء الصحيفة، أو بهدف إلقاء الضوء على شخصية معينة، ويأتي هذا الشكل في الترتيب الخامس لاستخدام الصحيفة له بين الفنون أو الأشكال الصحفية، وبنسبة بلغت ١,٥٪ من بين الفنون المستخدمة ويستغل مساحة تقدر بـ ٤,٢٪ بين الفنون الأخرى، ويتم من خلاله التعرف على الأفكار والمعلومات والتجارب الخبرات، ويتحكم فيها مندوبو الدستور من خلال الأسئلة التي يستخدمونها في الحصول على المعلومات والآراء، والتعرف على المواقف والخبرات، وهناك المقابلات الجماعية أو ما تعرف بالندوات التي تستخدمها الصحيفة لمناقشة قضية مهمة مثل هموم وطموحات الجاليات الوافدة، وهموم الشباب ومن خلال ما يعرف بندوة الدستور، ويندر استخدامها في أعداد الصحيفة حيث يبلغ الوزن النسبي لها ٢,٪ من بين الأشكال المستخدمة في طرح قضايا الدستور، وتغلب الأحاديث الصحفية التي تستخدمها على الندوات حيث تصل نسبة الندوات ٢٠٪ بينما تبلغ نسبة الأحاديث ٨٠٪ وهذا ما يوضحه الجدول رقم (١٩) على النحو التالي:

جدول رقم (١٩)
يوضح نسبة الأحاديث والندوات في صحيفة الدستور

الشكل	التكرار	النسبة ٪
الأحاديث	٢٤	٨٠٪
الندوات	٦	٢٠٪
إجمالي	٣٠	١٠٠٪

وتتنوع الأحاديث المستخدمة في الصحيفة في فترة الدراسة التحليلية فمنها ما يتم مع نواب سابقين أو حاليين أو عرب وغيرهم،وقد أجرى ٥٠٪ منها مع نواب سابقين أو حاليين و٤٠٪ لنواب أو برلمانيين عرب، و١٠٪ لخليجيين وجميعها تستخدم الأحاديث الصحفية التي تجمع بين المعلومات ووجهات النظر والآراء وجوانب الشخصية وبنسبة تصل إلى ١٠٠٪ كما في الجدول رقم (٢٠) على النحو التالي:

جدول رقم (٢٠)
يوضح تنوع الشخصيات في الأحاديث الصحفية في الدستور

شخصية الحديث	تكرارات	نسبتها
أحاديث مع نواب كويتيين (سابقين – حاليين)	١٥	٥٠٪
نواب عرب	١٠	٤٠٪
نواب خليجيين	٥	١٠
إجمالي	٣٠	١٠٠٪

التحقيقات والاستطلاعات الصحفية:

تُعَدُّ التحقيقات والاستطلاعات من أهم الفنون الصحفية التي تنشرها جريدة الدستور وتقوم أساساً على البحث عن الوقائع،وما يتبع ذلك غالباً من قضايا إضافة إلى الطريقة الفنية التي تعرض بها، وهي من الموضوعات التي يقبل عليها القراء إقبالا كبيراً، والتحقيقات الصحفية تحاول البحث عن الأسباب والدوافع لوقائع وأحداث مهمه، لذلك فهي تحاول الإجابة عن السبب (لماذا؟) بينما الأخبار

تحاول الإجابة على التساؤلات المعروفة 5W's - How، لأن الأخبار تذكر الأحداث وتوضح ظروفها وملابساتها ومكانها والمشاركين فيها إلى غير ذلك، بينما التحقيقات الصحفية تحاول أن تشرح وتوضح للقارىء المعلومات التي تحيط بالواقعة أو الحدث وتحليلها وربما التعرف على مواقف الأفراد حيالها، وبهذا تكشف التحقيقات والاستطلاعات عن أمور كثيرة، فيمكن لها أن تضع الحلول للمشاكل التي يتعرض لها الناس، وكلما كانت المشاكل قريبة من اهتمامات الناس كان الإقبال عليها شديدا، ومنها أزمة الصفرين، قضايا المرأة الكويتية، نظام الجلسات الجديد في المجلس، المدارس الخاصة، تدهور اللغة العربية، مشاكل اللاعبين والمصاعب التي تواجهها الأندية، مشاكل العاملين في مهنة التمريض، لجنة القيم والمبادىء هل تحفظ هيبة المجلس وتصون ديمقراطية الكويت؟ الأزمة الإسكانية، هلا فبراير، ديمقراطية الكويت، ٧٠ ألف معاق كويتي يحتاجون إلى كثير من الدعم والرعاية، المستشفى الخاص لعلاج مدمني المخدرات، استعدادات افتتاح دور الانعقاد الجديد للمجلس، ماذا قالوا عن ندوة مستقبل العلاقات الكويتية العراقية؟ فكرة إعادة الخبير الدستوري لمنصة المجلس، العدوان على لبنان، المادة ٢٥ هل هي ملزمة للحكومة في طلب التعويض، انتخابات القرن ٢١، عودة الأسرى، الطفولة والشباب، السياسة الإعلامية الرسمية في قفص الاتهام، وتحتل التحقيقات والاستطلاعات الصحفية في الدستور ٥,١٪ من مساحة أعداد العينة المستخدمة في التحليل، بينما تبلغ ١,٧٥٪ من الأشكال الصحفية المستخدمة، وتُعَدُّ نسبة القضايا الوطنية التي تم معالجتها في تحقيقات الدستور عالية جداً وتصل إلى ٩٤,٤٪ من القضايا المطروحة في التحقيقات الصحفية كما في الجدول رقم (٢١) على النحو التالي:

جدول رقم (٢١)

يوضح نوعية القضايا المتضمنة في التحقيقات (وطنية – خارجية)

قضايا التحقيقات	تكرارات	النسبة
قضايا وطنية	٣٤	٩٤,٤٪
قضايا أخرى	٢	٥,٦٪
إجمالي	٣٦	١٠٠٪

وتحرص الدستور من خلالها على إيجاد علاقة فاعلة يبين مجلس الأمة وقضايا أبناء المجتمع(مواطنين – مقيمين) سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية أو رياضية وغيرها، وذلك من خلال إجراء تحقيقات Reportages واستطلاعات ميدانية حول تلك القضايا التي سبق أن أشرنا إلى بعضها، والتي تتنوع من حيث مضمونها كما يوضحها الجدول رقم (٢٢) التالي:

جدول رقم (٢٢)

يوضح نوعية القضايا المتضمنة في التحقيقات الصحفية

مضمون القضايا	تكرارات	النسبة
سياسية	٥	٪١٣,٨
اقتصادية	٥	٪١٣,٨
اجتماعية	٦	٪١٦,٧
برلمانية	٥	٪١٣,٨
ثقافية	٦	٪١٦,٨
رياضية	٢	٪٥,٦
صحية	٤	٪١١,١
سياحية	٢	٪٥,٦
تعليمية	١	٪٢,٨

أشكال صحفية أخرى:

وتشغل مساحة تقدر نسبتها بـ ١٦٪ من بين موضوعات الدستور وتضم دراسات الدستور المتخصصة في مختلف المجالات الدستورية والاقتصادية والقانونية لكبار الباحثين والمتخصصين في هذه المجالات على المستويين الوطني والعربي، هذا إضافة إلى عرض بعض الكتب الجديدة، وقد نشرت الدستور عدداً كبيراً من هذه الدراسات والكتب، من أهمها قضية الشعب الكردي وانعكاساتها الإقليمية، والعلاقات الخليجية الإيرانية، ومشكلات الشباب الكويتي، أزمة المحكمة الدستورية المصرية، الرقابة القضائية على تشريعات الضرورة، الحصانة البرلمانية في الدستور الكويتي، النظام الضريبي في الكويت، كل السلطة للقانون، ظاهرة جرينوفسكي، العولمة والتنمية،

وتتنوع هذه الدراسات فمنها الدراسات التي أجريت داخل الكويت، أو خارجها وقامت الدستور بإعادة نشرها ومن أهمها الدراسات المتخصصة ومنها الحماية الدستورية للحقوق والحريات، والشورى وأثرها في الديمقراطية، إضافة إلى بعض المؤلفات التي تهم القارىء، ومنها الشعراوي تحت قبة البرلمان، يلتسين من الصعود إلى الهبوط، ظاهرة جرينوفسكي وغيرها، وتمثل البحوث والدراسات غير الكويتية نسبة كبيرة منها حيث تبلغ ٦٠٪ من المواد المنشورة، بينما تبلغ الدراسات الكويتية (ذات اللون الوطني) ٤٠٪ منها كما في الجدول رقم (٢٣) على النحو التالي:

جدول رقم (٢٣)

يوضح أنواع الدراسات والبحوث المنشورة في الدستور

نوعية الدراسة	ك	النسبة ٪
دراسات ذات اللون الوطني	١٢	٤٠٪
دراسات خارجية	١٨	٦٠٪
إجمالي	٣٠	١٠٠٪

من جهة أخرى تضم فئة الأشكال الصحفية الأخرى بعض المواد المتنوعة كبريد الدستور الذي يهتم بعرض آراء وتعليقات واستفسارات القراء ومقترحاتهم ويوضح مدى تفاعل القراء مع الدستور ويحتاج إلى مساحة أكبر لأن بريد القراء يوضح مدى تفاعل القراء مع الدستور، كما يوضح رد فعل القراء تجاه ما تنشره الجريدة من قضايا، وتُعَدُّ من الأركان المقروءة في أية صحيفة، هذا إضافة إلى بعض المواد الصحفية الأخرى التي تستهدف تثقيف القارىء وتسليته كالقاموس البرلماني والكلمات البرلمانية المتقاطعة، وكلمة السر، ودائرة المعلومات والتي تزود القارىء بالمعلومات من خلال أشكال خفيفة يزداد إقبال القراء عليها، إضافة إلى بعض الموضوعات التي تقدم في شكل مسابقات وتستهدف التعريف بالنائب في طفولته أو صباه، وبعض الفقرات الأخرى من دستور الكويت... إلخ، إضافة إضافة مواعيد الديوانيات وهواتف أعضاء مجلس الأمة.

إعلانات الدستور:

بالرغم من الأهمية التي يحتلها الإعلان في صحافة الكويت لكونه نشاطاً اقتصادياً له من الآثار التي لا يمكن إغفالها بالنسبة لكل من المجتمع الكويتي، أو حتى

الصحف الكويتية، فإن الإعلان في جريدة الدستور لم يبدأ إلا منذ فترة وجيزة من الزمن لم تتجاوز العام، ولهذا من الملاحظ أن جريدة الدستور تكاد تخلو من الإعلانات بصورة واضحة، فلم تظهر في تحليل محتوى عينة أعداد الصحيفة إلا نسبة محدودة من الإعلانات الخدمية مثل إعلانات شركة الخطوط الجوية الكويتية وتمثل ١١,١٪ من عدد الإعلانات المنشورة، أو إعلان عن مهرجان هلا فبراير ويمثل ١٠٪، أو لبطاقات البنك التجاري الجديدة ٥,٦٪، أو مشاطرة عزاء بنسبة ٣٦,٧٪، والذي فاق عدد الإعلانات عن السلع والمنتجات كهدايا بيير كاردان أو بعض الإعلانات عن العقارات وتبلغ نسبتها ٣٣,٣٪، وبنسبة ١ : ٣ وذلك منذ تم منح مجموعة الخدمات الإعلانية تسويق ونشر الإعلانات على جريدة الدستور في يناير ١٩٩٩ ويوضح الجدول رقم (٢٤) نوعية الإعلانات المنشورة في جريدة الدستور:

جدول رقم (٢٤)
يوضح نوعية الإعلانات المنشورة في الدستور

نوعية مضمون الإعلان	تكرارات	النسبة
إعلانات خدمية	٢٠	٦٦,٧٪
إعلانات عن سلع ومنتجات	١٠	٣٣,٣٪
أجمالي	٣٠	١٠٠٪

ويوضح الجدول رقم (٢٥) تصنيف محتويات الإعلانات المنشورة في الدستور خلال مدة الدراسة:

جدول رقم (٢٥)
يوضح نوعية الإعلانات المنشورة

المعلن عنه	تكرار	النسبة
مشاطرة عزاء	١١	٣٦,٧٪
الخطوط الجوية الكويتية	٤	١٣,٣٪
بطاقات البنك التجاري	٣	١٠٪
هلا فبراير	٢	٥,٦٪
إعلانات عن سلع ومنتجات وعقارات.	١٠	٣٣,٣٪

ولا تتعدى المساحة التي تحتلها الإعلانات عن ١٪ من الدستور، وطبيعي أن يقل الإعلان في جريدة الدستور لكثير من الأسباب أولها حداثة عهدها فلا تزال جريدة الدستور من الصحف غير واسعة الانتشار كالصحف اليومية الأخرى مثل الوطن أو القبس أو الأنباء أو السياسة والتي تهيمن بصورة واضحة على سوق الإعلان في الكويت والتي توضحها دراسات المؤسسة العربية للبحوث والدراسات الاستشارية PARC في الكويت، والتي توفر رؤية واضحة عن أنماط وفئات جمهور قراء هذه الصحف وأكثرها انتشاراً في الكويت[١]، من جهة أخرى لا توجد في الجريدة إدارة خاصة بالإعلان، لهذا أعلنت الأمانة العامة لمجلس الأمة عن طرح مزايدة بين شركات الإعلان فيها، وسبق للجريدة الإعلان في صفحتها الأولى عن الوكيل الإعلاني مجموعة الخدمات الإعلانية Advertising Services Group، وتطبع الصحيفة عشرين ألف نسخة، ومعروف أن أعداد الدستور الأولى كانت توزع مجاناً على الوزراء ومتخذي القرار والنواب والمسئولين والبرلمانات العربية، وكثير من الجهات والمؤسسات الوطنية كالخطوط الجوية الكويتية إلا أنه اعتبار من العدد العشرين يتم توزيع الصحيفة على النحو الموضح في الجدول رقم (٢٦) على النحو التالي:

جدول رقم (٢٦)

يوضح توزيع أعداد الدستور

بيان التوزيع	عدد النسخ	النسبة المئوية
١ – اشتراكات داخل الكويت	١٥٥٠	٧,٨٪
٢ – منافذ البيع داخل الكويت	١٤٣٥٠	٧١,٧٥٪
٣ – رحلات الخطوط الجوية الكويتية	٧٠٠	٣,٥٪
٤ – جمهوية مصر العربية (القاهرة)	١٠٠٠	٥,٠٪
٥ – سلطنة عمان (مسقط)	٧٥٠	٣,٧٥٪
٦ – الجمهورية اللبنانية	٥٠٠	٢,٥٪
٧ – دولة قطر (الدوحة)	٥٠٠	٢,٥٪
٨ – المجالس التشريعية	٤٠٠	٢,٠٠٪
٩ – المملكة المتحدة (لندن)	٢٥٠	١,٢٥٪
إجمالي	٢٠٠٠٠	١٠٠٪

(١) بحوث المؤسسة العربية للبحوث والدراسات الاستشارية، منذ ١٩٩٥ وحتى تاريخه.

- PARC Audienc Structure and Readership Patternsin Kuwait.

ورغم أن الدستور صحيفة غير واسعة الانتشار فإن أسعار الإعلانات فيها تُعَدُّ مكلفة جدا، حيث تشير لائحة أسعارها لعام ١٩٩٩ إلى قيمة الأسعار التي تختلف باختلاف موقع الإعلانات سواء في الصفحة الأخيرة أم الداخلية وباختلاف الألوان المستخدمة فيها، ويلاحظ أن صفحة الدستور الأولى تخلو تماما من أية إعلانات على غير المعهود في الصحف الكويتية الأخرى، وتبلغ قيمة صفحة الإعلان الأخيرة منها ٦٠٠٠ د.ك، أي ما يزيد عن الصفحات الداخلية بين ٣٠٠٠ و ٤٠٠٠ د.ك، وهي قيمة عالية بالقياس إلى قيمة الإعلان في الصحف الأخرى، وتضاف نسبة ٢٥٪ من القيمة السابقة عن كل لون زيادة و ١٠٪ عند تحديد مواقع الإعلان من قبل المعلن.

نوعية الموضوعات المنشورة في الدستور (سلبي – إيجابي):

ويوضح الجدول المقارن التالي نوعية الموضوعات المنشورة في جريدة الدستور سواء كانت سلبية أم إيجابية أم محايدة، ومن ثَمَّ يمكن التوصل إلى اتجاهاتها على ضوء المضمون المتضمن فيها حيث بلغ حجم المواد الصحفية ذات المضمون الإيجابي ١٠٨٦ مادة تمثل ٥٣,٣٪، بينما بلغ المضمون السلبي ١٨٢ مادة تشكل ٨,٩٪ من مضمون الصحيفة، وبلغ المضمون المحايد ٧٧٨ تمثل ٣٣,٨٪ كما في الجدول رقم (٢٧) على النحو التالي:

جدول رقم (٢٧)
يوضح اتجاهات المضمون في جريدة الدستور

نوع المواد الصحفية	تكرارها	نسبتها٪
أيجابي	١٠٩٦	٥٣,٣٪
سلبي	١٨٢	٨,٩٪
محايد	٧٧٨	٣٣,٨٪
إجمالي	٢٠٥٦	١٠٠٪

كما يوضح الجدول رقم (٢٨) نوعية المضمون المنشورة في مختلف أشكال المواد الصحفية طوال مدة الدراسة على النحو التالي:

جدول رقم (٢٨)
يوضح اتجاهات الأشكال الصحفية المستخدمة في الدستور

نوعية المضمون / المواد الصحفية	إيجابي		سلبي		محايد		إجمالي
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	
الأخبار	٦٩٥	٥٤٪	٨٨	٦,٨٪	٥٠٥	٣٩,٢٪	١٢٨٨
الماجريات البرلمانية	١٧	٥٠٪	٤	١١,٨٪	١٣	٣٨,٢٪	٣٤
المقالات (افتتاحية – عمود)	٣٣	٥٥٪	٩	١٥٪	١٨	٣٠٪	٦٠
التحقيقات الصحفية	١٦	٤٤٪	٨	٢٢,٢٪	١٢	٣٣,٣٪	٣٦
الأحاديث والندوات	١٨	٦٠٪	٣	١٠٪	٩	٣٠٪	٣٠
الإعلانات	١٩	٦٣,٣٪	١١	٣٦,٧٪	--	--	٣٠
أشكال أخرى	٢٩٨	٥١,٦٪	٥٩	١٠,٢٪	٢٢١	٣٨,٢٪	٥٧٨
إجمالي المواد الصحفية المنشورة	١٠٩٦		١٨٢		٧٧٨		٢٠٥٦

ويوضح الجدول حجم الأخبار الإيجابية ونسبتها والتي بلغت ٦٩٥ خبرا تمثل ٥٤٪ من كَمِّ الأخبار المنشورة، بينما بلغت الأخبار ذات المضمون السلبي ٨٨ خبرا تمثل ٦,٨٪، بينما بلغ عدد الأخبار التي تجمع بين النوعين ٥٠٥ خبرا، تمثل ٣٩,٢٪ من الأخبار، كما بلغ عدد الماجريات البرلمانية التي يغلب عليها الطابع الإيجابي ١٧ موضوعا، تمثل ١١,٨٪ وبلغت تكرارات المحايدة ١٣ موضوعاً تمثل ٣٨,٢٪.

أما المقال الصحفي فبلغ عدد المقالات ذات المضمون الإيجابي ٣٣ مقالا تمثل ٥٥٪ منها و٩ مقالات ذات مضمون سلبي تمثل ١٥٪ منها و١٨ مقالا ذات مضمون متنوع تمثل ٣٠٪ منها.

من جهة أخرى بلغ عدد التحقيقات الصحفية ذات المضمون الإيجابي ٦ تحقيقات تمثل ٤٤٪ منها بينما بلغ إجمالي التحقيقات ذات المضمون السلبي ٨ تحقيقات تمثل ٢٢,٢٪ منها و١٢ تحقيقا ذات مضمون متنوع سلبي/ إيجابي تمثل ٣٣,٣٪ منها، كما بلغ عدد الأحاديث الصحفية والندوات ذات المضمون الإيجابي ١٨ حديثاً وندوة تمثل ٦٠٪ منها، بينما بلغ عدد الأحاديث ذات المضمون

السلبي ٣ أحاديث تمثل ١٠٪ منها وبلغت الأحاديث ذات المضمون المحايد ٩ أحاديث تمثل ٣٠٪ منها.

أما الإعلانات فمنها ١٩ إعلاناً ذات مضمون إيجابي/ مؤيد تمثل ٣,٦٣٪، وبلغ عدد الإعلانات ذات المضمون السلبي أو التي غلب عليها الطابع الحزين ١١ إعلانا تمثل ٣٦,٧٪.

من جهة أخرى بلغ عدد الأشكال الصحفية الأخرى ذات المضمون الإيجابي ٢٩٨ مادة تمثل ٥١,٦٪ منها كبريد القراء والدراسات والنثر والشعر وغيرها من موادَّ، بينما بلغ عدد الأشكال ذات المضمون السلبي ٢٢١ مادة تمثل ٣٨,٢٪ منها، أما المواد ذات المضمون المتنوع (إيجابي/ سلبي) فبلغ عددها ٥٩ مادة صحفية فتمثل ١٠,٢٪ من هذه المواد.

تميز شكل الدستور:

لا يتحقق الفن الصحفي في جريدة الدستور بالتحرير وحده أو بالصورة الصحيفة المستخدمة وحدها، وإنما يُعَدُّ تصميم صفحات الدستور وطرق عرض الموضوعات السابقة وأساليب تنظيمها جزءاً مكملا للفن الصحفي، والعلاقة بين الشكل والمضمون وثيقة ومتبادلة، وتُعَدُّ الدستور من الصحف الكويتية ذات الشكل المتميز من حيث الإخراجُ الصحفي، رغم التعديل المستمر في تبويبها، واستحداث أبواب جديدة وإلغاء أبواب قديمة، وزيادة عدد صفحاتها، والتطوير المستمر في استخدام الصور والرسوم والخطوط وسائر العناصر الطباعية التي تساعد في تحسين المظهر العام للدستور، ودعم محتواها ليحدث التوازن بين شكلها ومضمونها، مع الحرص على تناسق الصفحات وتكوينها الفني والاهتمام بإضفاء الحيوية على أجزائها المختلفة، للارتفاع بالانقرائية وعرض موضوعاتها بطرق تتفق وأهميتها، وتصميمها بأساليب جذابة ومشوقة ومحققه لمعانيها المستهدفة وتمييز ملامحها.

إخراج الصفحة الأولى للدستور:

تستخدم الدستور الحجم العادي Standard Size من الورق، وتبلغ مساحة الجزء المطبوع فيه ٥٢سم × ٣٥,٥سم في المتوسط، وتستخدم الصحيفة

مجموعة من العناصر التبوغرافية في إخراج صفحتها الأولى التي تشكل شخصيتها وتؤكدها، وتُعَدُّ واجهتها المميزة التي تحمل اسمها، وتبلغ عدد أعمدتها ثماني أعمدة، عرض العامود ٩ «كور» ما يساوي ٤,٥سم.

رأس الصفحة الأولى وعناصرها:

اللافتة أو اسم الصحيفة (الدستور) أهم ما يميز صفحتها الأولى، وتحرص على وضع شعار لها يتمثل في صورة مبنى مجلس الأمة كخلفية لاسمها يعلوه علم الكويت بألوانه المعروفة أعلاها الأخضر فالأبيض ثم الأحمر، ويحتوي على شبه منحرف أسود اللون قاعدته الكبرى من جهة السارية، ومساوية لعرض العلم والقاعدة الصغرى مساوية لعرض اللون الأبيض، وتخلو الصفحة الأولى من الأذنين على جانبي اللافتة سواء من اليمين أم الشمال، والتي تحرص كثير من الصحف عليها، وتضمنها أهم الأخبار أو المعلومات أو الإعلانات.

وكما هو واضح من شكل الصفحة الأولى يتم زحزحة اللافتة لمنتصف نصف الصفحة الأولى العلوي جهة اليمين، ليستقر في الركن الأيسر منها، الذي يُعَدُّ أهم موقع فيها، وذلك لعرض صورة أهم موضوع من موضوعات الصحيفة، ويكتب عليه عنوان الموضوع ببنط واضح، وتأخذ الصورة مكانها في أعلى الصفحة الأولى لكثير من الأسباب منها الترويج للصحيفة وتوزيعها وأن تكون مقروءة بكامل مادتها التحريرية، حيث تقع مواجهة أهم العناوين التي تأخذ شكل أسطر متساوية البداية والنهاية، وفوق اللافتة، وذلك بهدف جذب انتباه القراء، إضافة إلى الصورة التي تثري أهم موضوعات العدد وتضفي عليها قيمة جمالية، وفضلا عن ذلك فإنهما يثيران اهتمام القارىء بالموضوع المنشور، والطريقة التي تستخدم فيها الإشارات، وبعض الصور الخاصة بها على الصفحة الأولى، والتي تلعب دوراً مهماً في جذب الانتباه إلى موضوعات الصحيفة المهمة والمنشورة داخلها، وتوضع هذه الإشارات تحت ترويسة الصحيفة أو فوقها، وتتضمن الترويسة اللافتة وأهم البيانات الخاصة بها كعدد الصفحات، وثمن الصحيفة، ثم سياستها (أسبوعية برلمانية)، ورقم العدد، وسنة الإصدار، والتاريخ، واسم رئيس التحرير المسئول.

وهكذا فإن وضع عناوين الصحيفة جانب الصورة الرئيسة، التي تعطي قيمة تيبوغرافية للصفحة الأولى، والتي أصبحت تميز الدستور، كما تجعلها في

إشارات تلقي أكبر درجة من القراءة، كما أن وضع قائمة بأهم موضوعات العدد مصحوباً بأرقام الصفحات داخل إطار واضح يدفع القراء لمتابعتها، وتحقق شرط الانقرائية المطلوب لها.

ويتم توزيع الأخبار حسب أهميتها على الصفحة الأولى، كما يتم استخدام بعض العناصر التيبوغرافية من صور أو إطارات أو جداول لإبراز المادة الإخبارية المنشورة في صفحة الدستور الأولى على ضوء القيم الإخبارية المتعارف عليها في الصحافة، إلى جانب القيم الجمالية التي تشكل الصفحة الأولى لكونها واجهتها التي تحمل اسمها، وتؤكد شخصيتها العامة التي تعرف بها عند قرائها، كما توضع على الجانب الأيمن للصفحة الأولى «كلمة الدستور» التي تحمل افتتاحيتها، التي تعبر عن رأيها وموقفها في أهم أحداث الساعة، وأحياناً تستخدم الصحيفة إشارات أخرى إلى بعض الأشكال الصحفية التي تستخدمها، وتشير إلى أرقام صفحاتها الداخلية مثل تحقيقات ص ٧ – ٨ – ٩، وأنشطة برلمانية ص ١٢ – ١٣ – ١٤، حقيبة المراسلين، وتكتب بحروف بيضاء على أرضية زرقاء، وتستخدم الصحيفة هذه الأساليب بشكل مستمر وواضح مما يظهرها بشكل متميز وجذاب، من جهة أخرى تستخدم الصحيفة بعض الرسوم والأشكال الصغيرة التي تكشف عن موقع المواد الصحفية المنشورة في أولها، حيث يوضح رسم المجلس أمام الموضوعات البرلمانية التي يناقشها المجلس أو مربع أسود أمام الموضوعات الأخرى.

صور أخرى للصفحة الأولى:

كذلك تستخدم الصور أو الرسوم مع الإشارات للموضوعات الخاصة بالدستور أو مصاحبة لأخبار الصفحة الأولى، وتشير الدراسات الإعلامية السابقة إلى أن القراء يفضلون الصور أكثر من قراءة النصوص المصاحبة لها.

استخدام الألوان:

وتستخدم الصحيفة في أعدادها الأسبوعية الألوان في صفحتها الأولى والثانية ثم قبل الأخيرة والأخيرة، وكذلك في صفحات قلب الصحيفة الأربع، وتزيدها في الأحداث المهمة، وليصبح عدد الصفحات الملونة في العدد الواحد لا يقل عن ثماني صفحات، وبما يشكل نسبة تتراوح بين ٢٥٪ و٣٣,٣٪ من مساحة

الأعداد المنشورة، وتدل الدراسة التحليلية للمواد المنشورة على ازدياد استخدام الألوان فيها بسبب تطور تكنولوجيا الطباعة، والذي أدى إلى إمكانية استخدام المزيد من الألوان بدرجة كفاءة عالية وبتكلفة معقولة، والواقع أن استخدام الألوان في هذه الصفحات يؤدي إلى تحقيق عدة أهداف وظيفية ونفسية، وتضفي عليها قيمة أعلى، وجاذبية أكبر، ورؤية خاصة، ويتفق الخبراء على أن الألوان تحقق مجموعة من الأهداف الوظيفية والنفسية، ومنها خلق انطباع قوى وسريع للمادة الإعلامية المنشورة، وجذب انتباه القراء وإثارة اهتمامهم لتحقيق الانقرائية التي تحقق سهولة القراءة ويسرها، كما تعطى مزيدا من الواقعية، وإضافة الجو المناسب للموضوع المنشور، وخلق انطباعات معينة لدى القراء، وخلق تأثيرات رمزية لما تقدمه الألوان المستخدمة من إيحاءات عاطفية أو وجدانية، كما استخدم اللون الأحمر في العناوين الخاصة بأعداد العينة المدروسة بنسبة ١٦,٧٪ كما حدث في عنوان العدد ٩٢ للسنة الثانية في الخامس من مايو ١٩٩٩، والذي كتب بخط أحمر «أول حل دستوري لمجلس الأمة في تاريخ الحياة النيابية» وكذلك العدد ٧٨ الصادر في ١٣ أكتوبر ١٩٩٩ بعنوان أحمر «مجلس الأمة والحكومة معاً في مواجهة طبول الغدر العراقية».

ملاحظة:

ولقد لاحظ الباحثان تطور شكل الدستور ومضمون موضوعاتها بعد انتهاء إجازتها البرلمانية عام ٢٠٠٠، حيث أدخلت الصحيفة بعض التعديلات التي تشكل مرحلة جديدة في حياة الدستور، حيث أصبح الشكل يخدم المضمون فيها بشكل وظيفي سواء على صفحتها الأولى، التي تعد واجهة الصحيفة، فارتفع عنوانها إلى رأس الصحيفة، وثم تقليل حجم الصورة المستخدمة في أعلى الصفحة الأولى، وأصبح للصفحة الأولى أذين أيمن، يتضمن آخر الأخبار وأذين أيسر يشمل صورة أهم مادة صحفية ذات أهمية بالغة، وإدخال رقم الصفحات بحجم أكبر بلون مخالف أمام الإشارات، أما الصفحة الأخيرة فتم تعديل شكلها بطريقة جذرية، حيث يعلوها في الجانب الأيمن اسم الجريدة باللون الأحمر ثم الترويسة، وكأنما هي صفحة نصفية Tabloid وتم توزيع الصور والموضوعات فيها بشكل وظيفي يخدم هذه الموضوعات مع استخدام أساليب الإبراز كالجداول والفواصل وعمود صحفي مع

استحداث لمواد جديدة، واستخدام لموتيفات ورسوم ذات ألوان مختلفة لتبسيط المعاني التي تريد تقديمها للقراء، ونرى أن الشكل والمضمون الجديد يميز الدستور عن غيرها من الصحف الكويتية، ويخدم مضمونها، ويوضح دور الصحيفة في الاستفادة من كافة فنون العمل الصحفي، وبما يحقق الأهداف التي تسعى إليها مما يجعلنا نشير إلى هذا التطور.

الكوادر العاملة في جريدة الدستور:

رغم زيادة عدد المحررين أو الكتاب الذين وردت أسماؤهم في صحيفة الدستور خلال مدة الدراسة، والتي بلغت ما يزيد عن خمسين اسما، فإنَّ المسئولين عن إصدار الدستور يؤكدون أن الصحيفة تعاني من قصور الكوادر الصحفية والفنية العاملة فيها، فهناك أربعة محررين يعملون بشكل دائم بالقطعة Free Lancers في تحرير مختلف المواد الصحفية، وسكرتير تحرير (مخرج صحفي واحد)، أما باقي العاملين في التحرير فجميعهم يعملون بالقطعة سواء كانوا داخل الكويت (مندوبين) أم خارج الكويت (مراسلين)، حيث يراسل الصحيفة مجموعة من المحررين من العواصم الكبرى ومن أهمها واشنطن (محمد حقي)، وموسكو (حمدي عبدالحافظ) ولندن والقاهرة وغيرهم في عواصم الأحداث المهمة إضافة إلى المصورين، الذين لا يتجاوز عددهم ثلاثة مصورين.

وتشير نتائج الدراسة في هذا المجال أن هناك ٣٥٠ مادة صحفية، تشكل ١٧٪ من بين مواد الدستور تم إسنادها لمحررين أو كُتَّابٍ سواء من داخل الكويت أم خارجها منها ١٥١ مادة خبرية تشكل ٧,٣٪ من مواد الصحيفة، ١٩٩ مادة صحفية أخرى تبلغ نسبتها ٩,٧٪ من المواد المنشورة في الصحيفة، ويوضحها الجدول رقم (٢٩) المقارن التالي الذي يوضح تكرارات المواد المنشورة سواء كانت خبرية أم أخرى ونسبتها من داخل أو خارج الكويت.

جدول رقم (٢٩)
يقارن بين أنوع المواد الصحفية التي تقدمها الكوادر الصحفية من داخل أو خارج الكويت

مكانها / أنواع المادة الصحفية	داخل الكويت		خارج الكويت		اجمالي	النسبة
	تكرارات	٪	تكرارات	٪		
مادة إخبارية	٨٠	٪٣,٩	٧١	٪٣,٥	١٥١	٪٧,٤
أخرى	١٤٩	٪٧,٢	٥٠	٪٢,٤	١٩٩	٪٩,٦
إجمالي	٢٢٩	٪١١,١	١٢١	٪٥,٩	٣٥٠	٪١٧

ويتضح من الجدول السابق أن نسبة المواد المحلية التي نسبت إلى محررين بلغت ٢٢٩ مادة تشكل ١١,١٪ من المواد المنشورة في الدستور منها ٨٠ خبراً تشكل ٣,٩٪ ومواد أخرى كالتحقيقات والأحاديث والتقارير والمسابقات وعرض الكتب والدراسات وبريد القراء وغيرها بلغت ١٤٩ مادة، تشكل ٧,٢٪ من مضمون المواد المنشورة في الدستور، بينما بلغت المواد الصحفية من خارج الكويت ١٢١ مادة تشكل ٥,٩٪ من مضمون الدستور، منها ٧١ خبراً تشكل ٣,٥٪ و ٥٠ مادة أخرى نسبتها ٢,٤٪، وذلك مما يوضح تصور دور الكوادر الصحفية العاملة في جريدة الدستور.

من جهة أخرى يؤكد المسئولون عن الدستور أن جميع الفنيين العاملين في جمع مواد الدستور إليكترونيا على الكمبيوتر إضافة إلى تصويرها وتوضيبها وإخراجها لا يتجاوز عدد أصابع اليد الواحدة، مما يدعو إلى ضرورة دعم الدستور بالكوادر الصحفية والفنية العاملة فيها.

تحديات الدستور:

واجهت جريدة الدستور عددا من التحديات قبل وبعد صدورها، منها أنها الصحيفة البرلمانية الوحيدة التي تصدر أسبوعياً في دول الخليج وعلى المستوى العربي، ولم تكن هناك تجارب مشابهة سابقة لها في الساحتين الخليجية والعربية يمكن الاستفادة منها، مما خلق تحدياً كبيراً أمام المسئولين عن إصدارها، كما أنها

الصحيفة المتخصصة الوحيدة في الشئون البرلمانية، وبما يعني تضييق دائرة المهتمين الذين يمكن أن تصلهم ويرتبطوا بها، في الوقت الذي يتعارض ذلك مع الهدف الذي صدرت من أجله لتكون نافذة يطلع أبناء المجتمع (مواطنون – مقيمون) من خلالها على أنشطة مجلس الأمة، وتوثيق علاقتهم به، كما أنها تُعَدُّ صحيفة رسمية في الوقت الذي تتجه فيه دولة الكويت إلى إيقاف الصحف الرسمية أو الحكومية كالفجر الجديد أو صوت الكويت الدولي، ناهيك عن ضرورة التزام الدستور بصفتها كصحيفة تصدر عن مجلس الأمة كمؤسسة تشريعية تعلو المؤسسات الحكومية كوزارة الاعلام التي تعطي ترخيص الصحف الكويتية وتراقبها، ومن ثَمَّ وضع كل ذلك كثيراً من القيود والعراقيل التي تحجر عليها استخدام أساليب الإثارة الصحفية بهدف جذب انتباه القراء وإثارة اهتماماتهم ودوافعهم للإقبال على قراءتها، وخلوها من توجيه النقد والتعرض للأخطاء والمشاكل التي يعاني منها المواطن،وضيق دائرة اهتمامها نظرا لتخصصها الدقيق، إضافة إلى حساسية تعاملها مع نواب الأمة، والتي يجب على الصحيفة أن تبرز نشاطاتهم كاملة، والذي يَعُدُّه النواب حقا لهم وتسعى الجريدة لتحقيقه، لكن المشكلة تكمن في الحساسية الناتجة عن الممارسة الصحفية عند نشر الأخبار والموضوعات، مع الدخول في منافسة مع الصحف الأخرى التي تهتم بالحياة البرلمانية والديمقراطية، هذا إضافة إلى هاجس التكلفة المالية وسعى المجلس لتخفيض مصروفاته وميزانيته إلى الحد الأدنى ترشيداً للإنفاق العام، مما يعنى وضع كثير من القيود على الصحيفة من حيث الدعاية لها في وسائل الإعلام المختلفة وغيرها من أساليب الترويج التي يمكن استخدامها، كما أن بث جلسات المجلس تليفزيونيا متابعة يتيح متابعة شعبية أفضل لأداء أعضاء مجلس الأمة ومتابعة نشاطهم وتحركاتهم وبما يُعَدُّ أحد التحديات التي تواجه المادة المنشورة في الدستور، وتحتاج للمزيد من أساليب التشويق حتى يمكن الإقبال عليها، كذلك تقديم المضبطة بتفاصيلها الكاملة في صفحات الدستور ثم مشكلة قصور الكوادر الإعلامية التي تعمل في الدستور بشكل واضح والسعي إلى تدريبهم على هذا النوع من العمل في الصحافة المتخصصة، وقصور الإعلان الذي يُعَدُّ شريان الصحيفة الحديثة، وقصور المصادر التي تعتمد عليها الدستور للحصول على الأخبار

والموضوعات الصحفية، ومشكلة عدم توفر مكان مناسب لإصدار الجريدة، الذي كان ولا يزال أحد أكبر التحديات التي تواجه المسئولين عنها منذ بداية الصحيفة وحتى اليوم.

مقترحات لتطوير صحيفة الدستور:

على ضوء بيانات هذه الدراسة ونتائجها، التي تفتح المجال للسعي من أجل تطوير صحيفة الدستور، التي يمكن أن تكون ركيزة أساسية لصحافة برلمانية متميزة على الصعيدين الخليجي والعربي، إذا توافرت لها الإمكانات المادية والفنية والبشرية، والمتمثلة في الكوادر الصحفية المؤهلة والمدربة تدريباً جيداً على كافة فنون العمل الصحفي في المجال البرلماني، حتى تعطى صورة صادقة لأعمال المجلس النيابية نقدم التوصيات التالية:

١ - تشجيع البحوث والدراسات العلمية التي تتناول واقع الصحافة البرلمانية، والتعرف على دورها في المجتمع الكويتي، وموقف المواطنين والمقيمين منها.

٢ - دعم الصحيفة بمصادر الأخبار الخليجية والعربية والعالمية للتغلب على مشكلة قصور المادة الإخبارية الناتجة عن الخلل في التوازن الإخباري من منظور إقليمي خليجي أو عربي يستهدف زيادة كمية الأخبار البرلمانية في الدستور.

٣ - ضرورة التزام صحيفة الدستور بدورية الإصدار، وعدم التوقف، حتى لا يبتعد عنها القارىء خصوصاً عندما يتوقف نشاطها مع توقف نشاط مجلس الأمة، وفض انعقاد دورته البرلمانية.

٤ - توثيق الأعداد الصادرة عن الدستور وملاحقها في أرشيف خاص بالدستور، لتيسير الفائدة المرجوة من إنتاجها الفكري للباحثين والمختصين والمستفيدين منها خاصة، وتشير الدراسات السابقة إلى أهمية الصحافة كمصدر للتاريخ.

٥ - زيادة المواد الصحفية التي تحقق الهدف من إصدار الدستور، حتى تكون أداة تربط بين المجلس والمواطن كبريد القراء والتعرف على آرائهم واهتماماتهم ومواقفهم من جريدة الدستور.

٦ – العمل على استكتاب المحررين المشهورين لكتابة الأعمدة الصحفية لأهميتها في التواصل مع قراء الصحيفة، وإثارة اهتماماتهم فيما يقدمونه.

٧ – دعم الصحيفة بالكوادر الصحفية المؤهلة، والاهتمام بتدريبها على مختلف فنون العمل الصحفي في جريدة الدستور لمسايرة أحدث الاتجاهات العالمية في هذا المجال.

٨ – أن يلعب قسم الإعلام بجامعة الكويت دوراً واضحاً في إعداد وتنظيم برامج تدريبية متعددة المستويات لتأهيل الصحفيين العاملين في جريدة الدستور وألا يكتفى بتدريس برامجه لطلابه المنتظمين في الدراسة به طبقاً لقواعد الجامعة.

٩ – تمثيل الصحيفة في الوفود الصحفية التي ترشحها جمعية الصحفيين لتغطية أهم الأحداث العالمية.

١٠ – إرسال بعثات من الصحفيين العاملين في الدستور إلى الدول التي لديها صحافة برلمانية رائدة، لمعايشتها والوقوف على مدى تطورها ونهضتها والاستفادة من خبرتها وتبادل الزيارات مع ممثليها.

١١ – إبراز أخبار صحيفة الدستور في أقوال الصحفي التي تقدمها برامج إذاعة وتليفزيون الكويت.

١٢ – تخفيض تسعيرة الإعلان في صحيفة الدستور لتشجيع المعلنين على النشر فيها، حتى يمكن للصحيفة اختيار أفضل الإعلانات التي تتفق وسياستها الإعلامية.

المراجع

أهم المراجع:

١ – أديب مروة، الصحافة العربية نشأتها وتطورها، الطبعة الأولى، بيروت، مكتبة الحياة، ١٩٦١.

٢ – د. اسماعيل إبراهيم، فن التحرير الصحفي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، ١٩٩٨.

٣ – تيسير أحمد أبو عرجه، إخراج الصحف والمجلات، دبي، دار القلم، ١٩٨٦.

٤ – د. ثابت عبدالرحمن إدريس، الإعلان والعلاقات العامة، القاهرة، مكتبة عين شمس، ١٩٩٠.

٥ – دانيل كاتز وآخرون، الإعلام الرأي العام، ت. محمود كامل المحامي، القاهرة، مطبعة نهضة مصر، ١٩٨٢.

٦ – داون برادلي، الجريدة ومكانها في المجتمع الديمقراطي، ت. محمود سليمة، طبعة أولى، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٧٧.

٧ – د. سمير محمد حسين، تحليل المضمون، الطبعة الأولى، القاهرة، عالم الكتب، ١٩٨٣.

٨ – د. سمير محمد حسين، الإعلام والاتصال بالجماهير والرأي العام، القاهرة، عالم الكتب، ١٩٨٤.

٩ – د. سمير محمد حسين، الإعلان، الطبعة الثالثة، القاهرة، عالم الكتب ١٩٨٤.

١٠ – شيرلي باجي، المقابلة الصحفية فن، ت. كمال عبدالرؤوف، الطبعة الأولى، القاهرة.

١١ – شريدة المعوشرجي، قصة الدستور، في ندوة قسم الإعلام حول الدستور مالها وما عليها، كلية الآداب، جامعة الكويت، في إطار الموسم الثقافي للكلية، الفصل النهائي للعام الجامعي ٩٩/ ٢٠٠٠، منشورة في جريدة الدستور، العدد ١٢٨، بتاريخ ١٦/ ٢/ ٢٠٠٠.

١٢ – د. عبداللطيف حمزة، المدخل في فن التحرير الصحفي، الطبعة الرابعة، القاهرة، دار الفكر العربي.
١٣ – عزة علي عزت، الصحافة في دول الخليج العربي، بغداد، الجزء الأول، مركز التوثيق الإعلامي لدول الخليج العربي، ١٩٨٣.
١٤ – د. عماد عبدالحميد النجار، الوسيط في تشريعات الصحافة، الأنجلو المصرية، ١٩٨٥.
١٥ – د. فاروق أبو زيد، الصحافة المتخصصة، الطبعة الأولى، القاهرة، عالم الكتب، ١٩٨٦.
١٦ – فؤاد أحمد سليم، العناصر التيبوغرافية في الصحف المصرية، دكتوراه، غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ١٩٨١.
١٧ – د. فاروق أبو زيد، مدخل إلى علم الصحافة، القاهرة، عالم الكتب، ١٩٨٦.
١٨ – د. محمد حسن عبدالله، الصحافة والصحفيون في الكويت: دعوة الأصالة والبناء والديمقراطية، الكويت، ذات السلاسل، ١٩٨٦.
١٩ – د. محمد عبدالحميد، تحليل المحتوى في بحوث الإعلام، الطبعة الأولى، جدة، دار الشروق، ١٩٨٣.
٢٠ – د. محمد معوض، الخبر في وسائل الإعلام، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٩٤.
٢١ – د. محمد معوض، الخبر التليفزيوني، القاهرة، دار الفكر العربي.
٢٢ – د. محمود أدهم، ماجريات الصحف، القاهرة، مطبعة فيكتور كيرلس، ١٩٨٤.
٢٣ – د. محمود فهمي، فن تحرير الصحف الكبرى، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٨٢.
٢٤ – وزارة الإعلام بدولة الكويت، صحافة الكويت قبل الاستقلال، مطبعة حكومة الكويت، ١٩٩٧.
٢٥ – د. سمير حسين، الإعلان، مرجع سابق، ص ٣٧٨.
٢٦ – بحوث المؤسسة العربية للبحوث والدراسات الاستشارية منذ ١٩٩٥ وحتى تاريخه.

٢٧ – د. سمير حسين، الإعلان، مرجع سابق، ص ٤٩٠.

٢٨ – د. محمود فهمي، مرجع سابق، ص ٢٤٦ – ٢٤٨.

المراجع الأجنبية:

(1) PARC, Audience Structure and Readership Patterns in Kuwait.

(2) Pan Arab Research Center, (PARC) Audience Structure and Readership Patterns in Kuwait, 1993- 1996.

(3) Jefkins, F., advertising Mode Simple Books, London, Heinemann, 1985.

(4) Viray, L., Pictorial Journalism, New York, 1973, P. 30.

(5) www. Aldostoor. Com.

(6) www. Embassy Of Kuait. Com/ Information Section, News Media.

(7) www. nott. ac. UKi, Psxnal, Papers, Weekly. htm.

(8) www. arabic World. Com, Weekly. htm.

(9) www. akhbraar. Com, Weekly. htm.

(10) Iynx. neu. edu, a, aabuqarn, news weekly Itg. htm.

(11) www. raim. Kyuha- u. ac. Jp, aggagi news, weekly, htm.

(12) www. Paaet. edu. KW info/ news/ Weekly/ htm.

(13) Tynx. neu. edu./ home/ hattpala/ aabuqarn/ news/ weekly/ htm.

(14) www. geocities. Com: 0080/ Hot Spring/ spa/ 3861/ othman. Weekly news. html.

(15) www. Bardawil. net/ all. htm.

(16) www. Saudiland- Com/ new. htm.

(17) www. adcci- uae. Com/ media/ int-magazines/ news. Magazines. htm.

(18) www. abyz news links. Com/ Kuwait. htm.

(19) www. euronet. be/ digikids/ ni/ media/ Kranten/ aziel LK-Koke- html.

(20) www. Stuol. Uni. Saarland- del maghooo/ anews- html.

(21) www. io. / ma Fio/ new/ newsw. html.

(22) www. user Page Fu- berlin, de Jplas, redirest- cgi? Wo = I˜ jplus/ pikw. htm.
(23) www. World Widenews. Com/ Kuwait. htm.
(24) www. ecs. Soton. ac. UK//- ssma 5r/m- mohammed. book. htmi.
(25) www. Virtualpolis. Com/ citta/ goinali/ asia. htm.
(26) www. Kidom.com. media. Link/Kuwait/Shtml.
(27) www. nigoog. 8k Com/ F1. htm.